الدقم الاقتصادية
Duqm Economist

مجلة فصلية تصدرها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم - العدد الثالث - يناير ٢٠١٦

شركاء في بناء مستقبل الدقم

بنك مسقط
bank muscat

مشترياتك أصبحت أسهل مع

البطاقات الائتمانية من ميثاق

ميثاق، الرائد في الخدمات المصرفية الإسلامية في السلطنة.

- بطاقات ائتمانية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
- أقل معدل ربح في السوق
- تمويل نقدي مسبق

لتحميل التطبيق على الهاتف مجاناً، ارسل 'MMB' إلى الرقم ٩٠٠٩

ميثاق
MEETHAQ
الصيرفة الإسلامية
Islamic Banking

متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
SHARI'A BASED BANKING

شفافية. ثقة. شراكة.

لمزيد من المعلومات اتصلوا على ٢٤٦٥٦٦٦٦ أو تفضلوا بزيارة أحد فروع **ميثاق** للصيرفة الإسلامية: • الوطية • القرم • الخوير • الغبرة • الخوض • السيب • جامعة السلطان قابوس • بركاء • صحم • صحار • البريمي • نزوى • عبري • إبراء • صلالة

/meethaqbm | /meethaq | /meethaq_islamicbanking | /bankmuscatmeethaq

www.meethaq.om

OHLB

أهداف بعيدة المدى

يحيى بن سعيد الجابري
المشرف العام

تركز هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على موضوع المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة (الإنسان والبيئة والتشريعات) انطلاقا من أهدافها الرئيسية لتنمية محافظة الوسطى وتطوير نمط الحياة والعيش في الدقم وتوفير فرص العمل أمام المواطنين، ولعل هذا هو ما جعل الهيئة والشركات العاملة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تولي أهمية خاصة للبرامج المتعلقة بالتعليم والتدريب وتأهيل الشباب للعمل في مختلف المشروعات التي تشهدها المنطقة.

وقد عملت الهيئة خلال السنوات الأربع الماضية على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين الشركات العاملة في المنطقة والارتقاء بهذا المفهوم ليلامس تطلعات أهالي ولاية الدقم بشكل خاص ومحافظة الوسطى بشكل عام، واليوم ونحن نتحدث عن المسؤولية الاجتماعية باعتبارها موضوعا رئيسيا توليه الهيئة جل اهتمامها يسعدني القول أن هناك ٢٩ شابا وفتاة من ولاية الدقم على مقاعد الدراسة الجامعية في الجامعات والكليات الخاصة بالسلطنة يدرسون للحصول على البكالوريوس في مجالات فنية تخصصية بتمويل من برامج المسؤولية الاجتماعية التي تنفذها الهيئة والشركات العاملة في المنطقة؛ فضلا عن الطلبة والطالبات الذين يدرسون على نفقة الحكومة ونتطلع أن يكونوا بعد سنوات قليلة ضمن الكوادر العمانية العاملة في المنطقة، ويسرني أيضا الإشادة بمبادرة شركة تنمية نفط عمان بالتعاون مع شركة عمان للحوض الجاف لتوفير ٣٠٠ فرصة تدريبية مقرونة بالتشغيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وإطلاق مبادرة الدقم للتدريب في نوفمبر ٢٠١٥ بالتعاون بين الهيئة و(تكاتف) ومصفاة الدقم وشركة الدقم للمستودعات البترولية والجامعة الألمانية فمثل هذه البرامج التدريبية تؤهل الشباب لدخول سوق العمل بثقة أكبر.

ولا يقتصر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية على البرامج التعليمية والتدريبية فقط وإنما يشمل أيضا مختلف مجالات الحياة، فهناك برامج في قطاعات الثقافة والبيئة والسياحة والرياضة والمرأة الريفية وعدد آخر من القطاعات، وفي نظرنا أن ما تم تنفيذه من برامج وفعاليات حتى الآن يعكس تطلعات الهيئة والشركات العاملة في المنطقة لاستفادة الأهالي من مختلف المشروعات المتعلقة بتطوير ولاية الدقم.

ونظرا لأهمية المسؤولية الاجتماعية في بناء القدرات والاستفادة من الإمكانيات المتاحة فقد بدأت الهيئة إعداد الإطار التنظيمي لصندوق المسؤولية الاجتماعية الذي يهدف لتنظيم التمويل الذي تقدمه الشركات العاملة بالمنطقة لمختلف القطاعات وتعزيز كفاءة الإنفاق في هذا المجال، ونتوقع أن يساهم الصندوق في تنفيذ مشروعات نوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية في المستقبل.

كل هذه الجهود تستهدف تهيئة الجيل الجديد للمساهمة في صنع مستقبل الدقم الذي نطمح إليه.

عملت الهيئة خلال السنوات الأربع الماضية على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين الشركات العاملة في المنطقة والارتقاء بهذا المفهوم ليلامس تطلعات أهالي ولاية الدقم بشكل خاص ومحافظة الوسطى بشكل عام

ميناء الدقم

موقع استثنائي ومواصفات عالمية

ميناء الدقم الواقع بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في سلطنة عمان واقع مهم في منطقة الشرق الأوسط، وهو بموقعه الاستثنائي ومنفذه الاستراتيجي على بحر العرب المطل على المحيط الهندي مميز ليس على الصعيد الاقليمي فحسب ولكن على الصعيد العالمي أيضا.

الميناء يتميز بإطلالته على المحيط الهندي مما يمكنه من الوصول مباشرة الى منطقة الشرق الأقصى وأفريقيا والهند كما أنه يقع على طريق الشحن الأمثل بين قارتي آسيا وأوروبا.

شركة ميناء الدقم تعمل على وضع الميناء على خارطة الموانئ العالمية واستقطاب مختلف الخطوط الملاحية والشركات لاستخدام الميناء ليكون ميناء محوريا لعملياتها في المنطقة.

Tel: (+968) 24-342-800
Fax: (+968) 24-587-343
E-mail: info@portduqm.com
https://www.portduqm.com

ميناء الدقم
PORT OF DUQM

شركة تنمية الدقم (ش.م.ع.م)

إن الحكومة عندما وضعت التصور لمشروع تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم جعلت إنشاء مدينة واجهة الدقم من ضمن خططها الرئيسية، لذلك تم تأسيس شركة تنمية الدقم ش.م.ع.م لتطوير مدينة واجهة الدقم. الشركة مملوكة من قبل كل من الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) وشركة عمان للحوض الجاف حيث يمتلك كل من الشركتين نسبة 50 % من أسهم الشركة.

الدقم DUQM
شركة تنمية ش.م.ع.م
DEVELOPMENT COMPANY S.A.O.C

هاتف: 24636200 (968+)
فاكس: 24636220 (968+)
ص.ب: 734, الرمز البريدي: 115
البريد الإلكتروني: ddc@ddc.om
بناية الأفق 2825 ، مكتب 42، رقم الشارع 3036، شاطئ القرم، سلطنة عمان
www.ddc.om

داخل العدد

الدقم الاقتصادية
Duqm Economist

مجلة فصلية متخصصة في شؤون المناطق الاقتصادية والحرة

تصدر عن:
هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

المشرف العام

يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري

رئيس لجنة الإشراف:

إسماعيل بن أحمد البلوشي

رئيس التحرير:

محمد بن أحمد الشيزاوي

التحرير:

صالح بن نبهان المعمري
إيمان بنت سالم المقبالية

المراسلات والإعلانات توجه باسم : رئيس التحرير

ص. ب: ٢٥
الرمز البريدي: ١٠٣
بريق الشاطئ - سلطنة عمان

الهاتف:
+ ٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٧٢
+ ٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٤٠

الفاكس:
+ ٩٦٨ ٢٤٥٨٧٤٠٠

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.com

الموقع الإلكتروني:
www.duqm.gov.om

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث المتخصصة والدراسات الأكاديمية

١٣٠ برنامجا للمسؤولية الاجتماعية ١٤

نقلة نوعية تشهدها الدقم ١٨

المسؤولية الاجتماعية مصدر للاستقرار والاستدامة البيئية ٢١

٨ مجمّع شرطة الدقم إضافة جديدة للخدمات المتوفرة بالمنطقة

٢٦ مبادرات تؤهل الشباب لسوق العمل

٣٤ ستيفن توماس: واثقون من نجاح المنطقة

٣٨ استقطاب ٣٠٠٠ نسمة بمدينة واجهة الدقم

٤٤ ٢٤٢,٣ مليون ريال استثمارات جديدة للقطاع الخاص

٤٦ تشريعات جاذبة تستهدف وضع الدقم على خارطة الاستثمار العالمي

مجمع شرطة الدقم إضافة جديدة للخدمات المتوفرة بالمنطقة

يحيى الجابري: المجمع يعكس حرص الحكومة على إيصال مختلف الخدمات للمواطنين أينما كانوا

افتتاح مجمع شرطة الدقم

يضم المجمع المرافق الأمنية والجمركية وخدمات الجوازات والإقامة والأحوال المدنية والمرور ومهام الدفاع المدني والإسعاف

الدقم - احتفلت شرطة عمان السلطانية في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥م بافتتاح مجمع شرطة الدقم وتخريج فصائل من الشرطة المستجدين.

رعى الاحتفال معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بحضور معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك ومعالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي وزير التجارة والصناعة ومعالي الدكتور عبدالله بن ناصر الحراصي رئيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وعدد من المكرمين وأصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية وقوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى وشيوخ وأعيان المنطقة ومديري الدوائر الحكومية والمواطنين في ولاية الدقم.

بدأ الحفل بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية إيذاناً بالافتتاح الرسمي للمجمع، بعد ذلك شهد معالي رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والحضور مراسم تخريج فصائل من الشرطة المستجدين، حيث بدأت وقائع الاحتفال بأداء التحية العسكرية لراعي المناسبة ، ثم تقدم قائد الطابور مستأذنا راعي الحفل بتفتيش الصف الأمامي من الطابور، بعدها مرّ طابور الخريجين من أمام المنصة في هيئة استعراض عسكري بالمسير البطي ثم التحول إلى المسير العادي، بعد ذلك قام راعي المناسبة بتسليم جوائز الإجادة لأوائل الخريجين.

وقال معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في تصريح صحفي: يسعدني أن أرحب بكم اليوم في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والسلطنة تحتفل بالعيد الوطني الخامس والأربعين المجيد، متقدماً لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- بالتهنئة والشكر والتقدير على عطايا جلالته لهذا الوطن العزيز، وما حققته السلطنة في ظل عهد جلالته من نهضة شملت مختلف مناحي الحياة، وجسّدت التلاحمَ بين القيادة والشعب في كل ما من شأنه رفعة الوطن وعزته وسؤدده.

وأكد معاليه أن افتتاح مجمّع شرطة الدقم وتخريج فصائل من الشرطة المستجدين لهو تجسيد حقيقي لما تناله مختلف محافظات السلطنة من اهتمام من قبل الحكومة التي تعمل على إيصال مختلف الخدمات إلى المواطنين أينما كانوا.

مشروع حيوي

ويعتبر مجمع شرطة الدقم بمحافظة الوسطى أحد المشاريع الحيوية التي تنفذها شرطة عمان السلطانية لتقديم أفضل الخدمات الشرطية للمواطنين والمقيمين وليواكب التوسع العمراني والنمو السكاني الحالي والمستقبلي، ويضم المجمع العديد من المرافق الأمنية والجمركية وخدمات الجوازات والإقامة، والأحوال المدنية، والمرور، ومهام الدفاع المدني والإسعاف وكلاب الشرطة، وبالإضافة إلى هذه الخدمات فإن مجمّع شرطة الدقم يعمل على حفظ الأمن والنظام العام والآداب وحماية الأرواح

والأموال والأعراض، وكفالة الطمأنينة والسكينة لكافة المواطنين والمقيمين بالمنطقة، والعمل على منع ارتكاب الجرائم، وضبط ما يقع منها، واتخاذ إجراءات التحري وجمع الاستدلالات وأي واجبات أخرى تنص عليها القوانين والمراسيم النافذة، وقد وروعي في إنشائه إمكانية التوسع في هذه الخدمات لتلبية الاحتياجات في المستقبل.

قسم الأمن العام

يقوم قسم الأمن العام بتقديم العديد من الخدمات من أبرزها: تلقي كافة البلاغات المرورية والجنائية والتعامل معها، وتسيير الدوريات الأمنية المحمولة منها والراجلة، والتغطية الأمنية في الاحتفالات والمناسبات المختلفة، وتفعيل العلاقة بين الشرطة والمستفيد من الخدمة، وضبط المخالفين والخارجين عن القانون واتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضدهم، واتخاذ كافة الإجراءات للحد من الجريمة وحوادث السير، والمرافقات الأمنية للشاحنات التابعة للشركات وذلك على حسب أوامر العمليات في هذا الشأن.

مجمع الخدمات

أقيم مجمع الخدمات ليقدم خدمات في مجال الأحوال المدنية، والجوازات والإقامة والمرور، وقد زود بأحدث الأجهزة الالكترونية لتسهيل انجاز معاملات المواطنين والمقيمين، ويضم المجمع ٣ أقسام هي: قسم الأحوال المدنية وقسم الجوازات والإقامة وقسم خدمات المرور، ويتولى قسم الأحوال المدنية: إصدار البطاقة المدنية للمواطنين وتجديدها، وإصدار بطاقة مقيم للوافدين وتجديدها، وإصدار شهادات الميلاد وشهادات الوفاة، وتلقي واتخاذ الإجراءات في بلاغات فقدان الوثائق الصادرة من الإدارة العامة للأحوال المدنية، أو احدى إداراتها بالمحافظات.

في حين يقوم قسم الجوازات والإقامة بإصدار الجوازات العمانية وتجديدها واستبدالها، وإصدار التأشيرات بكافة أنواعها واستبدالها وتجديدها وإلغائها، وإصدار الإقامة للوافدين ودمغها وتجديدها، وتمديد تأشيرات الزيارة القابلة للتمديد وفقا للضوابط المنظمة، وتلقي بلاغات الفقدان أو تلف جوازات السفر الأجنبية والتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة،

اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من الجريمة وحوادث السير وضبط المخالفين والخارجين عن القانون واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم

الفحص الفني للمركبات

تزويد قسم البحث والتحري بأحدث الأجهزة في مجال التحري والتحقيق بما يساعد على اكتشاف الجرائم بكل فعالية وسرعة ممكنة

وإصدار تصاريح المرور البرية للأجانب المقيمين في السلطنة لعبور المنافذ البرية القانونية.

ويقوم قسم خدمات المرور بإصدار وتجديد تصاريح تعليم السياقة واختبار طالبي تجديد رخص قيادة المركبات، وإصدار وتجديد واستبدال رخص السياقة وإصدار بدل فاقد أو تالف وفقا للإجراءات المعمول بها، وإصدار رخص مدربي السياقة ودراسة طلبات تراخيص فتح مدارس التعليم ورخص سياقة مركبات الأجرة وغيرها من الرخص وفق الإجراءات المتبعة، والإشراف الفني على مدارس تعليم سياقة المركبات وفق الشروط المعتمدة، والقيام بالفحص الفني للمركبات (تسجيل جديد - فحص دوري - حوادث - إلخ)، وإصدار تصاريح تقييد اللون أو المحرك أو القاعدة أو الهيكل أو أي جزء من أجزاء المركبة خلافا لما هو وارد في مواصفات وتسجيل المركبات، وتقديم المشورة الفنية في مجال فحص المركبات وإبداء الرأي الفني عند الطلب، وإبداء الراي الفني فيما يتعلق بشروط المتانة والأمن والمواصفات والمقاييس المعتمدة للمركبات، وتسجيل وتجديد ونقل رخص المركبات، والانتقال لفحص المعدات التابعة للشركات التي لا يسمح النظام بسيرها على الطرقات العامة إلى مواقع الشركات.

كما يقوم القسم بالفحص الفني للمركبات وتجديد رخص القيادة وتسجيل المركبات، وقد تم تزويده بأجهزة حديثه لفحص المركبات إلكترونيا، كما يوجد بالمجمع مكتب لطباعة لوحات المركبات، ومكتب لتأمين المركبات.

قسم البحث والتحري

ويضم مجمع شرطة الدقم أيضا قسما للبحث والتحري تم تزويده بأحدث الأجهزة في مجال التحري والتحقيق التي تساعد على اكتشاف الجرائم بكل فعالية وسرعة، كما زود بمختبر جنائي وعدد من المكاتب للتحقيق، ومختبر جنائي مصغر بالإضافة إلى المكاتب الإدارية الأخرى، وهذه المختبرات تساعد في سرعة انجاز الاعمال المطلوبة وبالتالي سرعة استخراج النتائج المخبرية التي تؤدي الى سرعة اكتشاف الجرائم.

ويضم القسم شعبتين إحداهما للتحري والأخرى للتحقيق، وتكمن مهمة شعبة التحري في البحث والتحري عن مرتكبي الجرائم الواقعة في محيط اختصاص المركز، والبحث عن المتهمين أو الهاربين، وجمع المعلومات عن الجرائم المجهولة الفاعل، ومراقبة المشبوهين والأماكن المشبوهة وجمع المعلومات التي من شأنها المساعدة في منع وقوع الجريمة وكشف المرتكب منها.

أما شعبة التحقيق فتقوم بالانتقال الى مكان الواقعة بأسرع وقت ممكن واتخاذ الإجراءات اللازمة، وضبط كل ما يتعلق بالجريمة ويفيد التحقيق فيها، والقيام بالإجراءات اللازمة للمحافظة على الأدلة، وتكملة إجراءات سير الدعوى، ومتابعة التقارير الفنية والطبية، وإبلاغ الأطراف عن قضاياهم والرد على استفساراتهم، وإرسال ملف القضية للادعاء العام.

قسم الحوادث

تم تزويد هذا القسم بعدد من المكاتب الإدارية بالإضافة إلى قاعة واسعة مزودة بمكاتب استقبال لإنجاز جميع معاملات المراجعين وعدد من الأجهزة الحاسوبية لإنجاز المعاملات، بحيث يتم إنهاء إجراءات الحوادث بكل سهولة ويسر، وتتضمن مهام القسم: تخطيط الحوادث المرورية الجسيمة منها وتلك التي

تقديم خدمات بطاقات الإقامة للوافدين

تقديم خدمات البطاقات المدنية للمواطنين

مبنى الدفاع المدني والإسعاف يواكب النمو المتزايد والتطور في المجالات العمرانية والصناعية بالدقم

بها غموض التي تقع في منطقة الاختصاص، وإنهاء الحوادث بإحالتها إلى شركات التأمين لجبر الضرر، وإحالة بعضها إلى الادعاء العام، ومراقبة الأعمال والتحويلات التي تقع على الطرق ومدى مطابقتها للمواصفات والتصاريح المرورية، واستيفاء رسوم المخالفات وتقارير التامين، وزيارة المصابين من جراء الحوادث المرورية التي تقع في نطاق منطقة الاختصاص للاطمئنان عليهم وتكملة الإجراءات المتعلقة بالحادث، وأخذ إفادة أطراف الحادث.

قسم جمارك الدقم

يقوم قسم جمارك الدقم بتفتيش ومعاينة الإرساليات لمطار الدقم والميناء التجاري والحوض الجاف والشركات العاملة في المنطقة.

كما يعمل القسم على تخليص صادرات الحوض الجاف، وتخليص صادر صهاريج صناعة الحوض الجاف، وتخليص تحويل الإرسالية للحوض الجاف عن طريق البر أو البواخر، بالإضافة إلى تخليص التصدير المؤقت للصيانة التابعة للحوض الجاف، وكذلك تخليص الإرساليات من وإلى مطار الدقم.

ويشرف القسم كذلك على إدخال المواد البترولية الواردة للحوض الجاف، وكذلك على نقل أسلحة الحماية من وإلى البواخر بالإضافة إلى الانتقال إلى البواخر عند رسوها في الميناء، وإصدار شهادة الإبحار عند مغادرتها.

الدفاع المدني والإسعاف

يأتي إنشاء مبنى الدفاع المدني والإسعاف ليواكب النمو المتزايد والتطور الكبير في مختلف المجالات العمرانية والصناعية بولاية الدقم، وكذلك من أجل توفير التدابير التي تكفل الوقاية والحد من المخاطر ومنع انتشارها، من خلال تزويد المركز بأحدث الأجهزة والآليات وتوفير الكادر المؤهل القادر على التعامل مع مختلف المخاطر.

ويهدف المبنى إلى وقاية السكان وتأمين سلامة المواصلات والثروات الوطنية والمرافق والممتلكات والمؤسسات والمنشآت والمباني والمشروعات من مختلف الأخطار، وذلك من خلال سعى الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف إلى نشر خدماتها من خلال افتتاح مراكز جديدة لأداء الأعمال الموكلة إليها في مجالات الإطفاء والإنقاذ بشقيه البري والمائي، وتقديم الرعاية الطبية للمصابين من خلال خدمات الإسعاف وكذلك عمليات البحث والإنقاذ والاستجابة لحوادث المواد الخطرة.

ويقدم المبنى كذلك خدمات الوقاية من أخطار الحريق، والتي تُعنى باتخاذ الإجراءات ووضع الاشتراطات التي تحول دون نشوب الحرائق والتخفيف من أضرارها في جميع المنشآت والتأكد من تنفيذها والتقيد بها، وذلك حسب التعليمات واللوائح والقوانين المنظمة لذلك وبما يتناسب مع طبيعة المخاطر المحتملة بالإضافة للأدوار التوعوية.

قسم جمارك الدقم يقوم بتفتيش ومعاينة الإرساليات للمطار والميناء والحوض الجاف والشركات بالمنطقة الصناعية

الدقم Duqm

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority
Sultanate of Oman سلطنة عُمان

المحطة الواحدة

بوابتك للاستثمار

المحطة الواحدة هي الدائرة المعنية بتسجيل المستثمرين ومنح مختلف التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة

- إعداد اتفاقيات حقوق الانتفاع والتطوير
- التسجيل التجاري والصناعي والسياحي والبيئي
- إصدار التراخيص البلدية وإباحات البناء
- إتمام عقود الإيجار وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
- تقديم خدمات التأشيرات بأنواعها
- إعداد التقارير الفنية للمشاريع وإصدار الموافقات
- إصدار التراخيص العمالية

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

هاتف: 24507500 968+ فاكس: 24587400 968+

ص. ب: 25، الرمز البريدي: 103 ، بريق الشاطئ - البريد الإلكتروني: info@duqm.com الموقع الالكتروني: www.duqm.gov.om

www.renaissanceoman.com

قرية النهضة **بالدقم**

مساكن صممت لتنسجم مع **متطلبات العمل بالدقم**

- بيئة نقية وآمنة ومريحة بمواصفات عالمية.
- أشهى الموائد لتناسب جميع الأذواق.
- مرافق رياضية وترفيهية.
- ٧/٢٤ منشأة طبية مجهزة بالكامل

الافتتاح منتصف ٢٠١٦

قـريـة النـهـضـة الدقـم
Renaissance Village Duqm

• ١٦٠٠٠ سرير • غرفة استوديو: ٦٠ وحدة • غرفة لشخص: ٤٤٠ وحدة • غرف لشخصين: ٤٤٠ وحدة • غرف لـ ٤ اشخاص: ٥٢٠ وحدة • غرف لـ ٦ اشخاص: ٢٢٥٠ وحدة

س.ت: ١/٥٨٣٢٥/٠

المهندسون يتابعون سير العمل بمشروع تصريف المياه السطحية

لجنة المناقصات بالهيئة تسند مشروعات بـ ١٧٦ مليون ريال

استكمال الحزم المتبقية بميناء الدقم وتنفيذ ازدواجية الطريق الرئيسي بمركز المدينة

مسقط - الدقم Duqm Economy :

أسندت لجنة المناقصات بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم العام الماضي مشروعات بقيمة ١٧٦ مليون ريال عماني ضمن جهود الهيئة لاستكمال مشروعات البنية الأساسية للمنطقة.

وعقدت اللجنة العام الماضي ٨ اجتماعات رئيسية اعتمدت خلالها ٤٠ موضوعا تنوعت بين إقرار مناقصة وإصدار أمر تغييري واعتماد تقارير تحليل العروض الفنية أو تمديد فترة الخدمات الاستشارية وتعديل مدة تنفيذ أحد المشاريع ودراسة وضع إحدى المناقصات.

مشروعات الميناء

وضمن جهودها لاستكمال تنفيذ الحزم المتبقية بميناء الدقم أسندت الهيئة المناقصة رقم (٢٠١٣/١٧) الخاصة بأعمال البنية الاساسية للرصيف التجاري - المحطة الجمركية (الحزمة الثالثة) بقيمة اجمالية تقدر بـ ٧٧,١ مليون ريال عماني، والمناقصة رقم (٢٠١٣/١٨) الخاصة بأعمال البنية الاساسية للرصيف الحكومي (IP٤) بقيمة ٥٥,٤ مليون ريال عماني، والمناقصة رقم (٢٠١٣/٢٠) الخاصة بأعمال التسوية وتصريف المياه السطحية للمنطقة اللوجستية (الحزمة السادسة) بقيمة ١,٤ مليون ريال عماني، كما أجرت الأمر التغييري رقم (٣) على مشروع إنشاء البنية الاساسية لميناء الدقم (المرحلة الأولى) الطرق الرئيسية وقناة تصريف المياه بقيمة ١,٢ مليون ريال.

مشروعات الطرق

وتضمنت المشروعات التي أسندتها لجنة المناقصات بالهيئة في عام ٢٠١٥ ثلاث مناقصات خاصة بالطرق والاعمال المرتبطة بها وهي المناقصة الخاصة بمشروع ازدواجية وتطوير الطريق الرئيسي بمنطقة صاي (مركز المدينة) بولاية الدقم بتكلفة ١٣,٨ مليون ريال عماني، والمناقصة رقم ٢٠١٥/٤ الخاصة بتنفيذ وصلات الطرق الفرعية رقمي ٢ و٣ ضمن المخطط الشامل للمنطقة الاقتصادية بتكلفة ٣,١ مليون ريال عماني، والمناقصة رقم ٢٠١٥/٢٦ الخاصة بتنفيذ أعمال تسوية الأراضي على الطريق رقم ٢ و٣.

تخطيط المدن والخدمات البلدية

وفي قطاع تخطيط المدن والخدمات البلدية أسندت الهيئة مناقصتين بقيمة ٥,٣ مليون ريال عماني تختص إحداهما بتسوية الاراضي الخاصة بالمنطقة الصناعية (الجهة الشمالية) وتختص الثانية بتنفيذ الطرق ومرافق البنية الاساسية لمشروع بناء (١٥٠) وحدة سكنية.

القطاع البيئي

وفي القطاع البيئي أسندت الهيئة مناقصتين هما: المناقصة رقم (٢٠١٤/١٥) الخاصة بأعمال إنشاء قناة التصريف بوادي دنجرت بتكلفة ٩,٢ مليون ريال عماني، أما المناقصة الثانية فتختص بمشروع تصميم وإنشاء المردم العام للنفايات الخطرة وغير الخطرة بقيمة ٧,٧ مليون ريال عماني.

تسوية الاراضي الخاصة بالمنطقة الصناعية وإنشاء المردم العام للنفايات الخطرة وغير الخطرة

١٣٠

برنامجا للمسؤولية الاجتماعية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

إحدى الفعاليات ضمن برنامج (ريادة الأعمال) الذي استهدف ٦٠٠ طالب وطالبة بمدارس الدقم

الدقم - :

شهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم منذ تأسيسها في أواخر عام ٢٠١١م وحتى نهاية عام ٢٠١٥م تنفيذ حوالي ١٣٠ برنامجا للمسؤولية الاجتماعية تم تنفيذها من قبل هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وشركة عمان للحوض الجاف وشركة مصفاة الدقم وشركة ميناء الدقم وشركة تنمية الدقم والشركات الأخرى العاملة في المنطقة.

وتميزت البرامج المنفذة بالتنوع وتناولت عددا من المجالات التي ترتبط بالمجتمع المحلي، وتشير الإحصائيات إلى أن التعليم والتدريب وتوفير فرص العمل جاءت في مقدمة البرامج المنفذة سعيا من الهيئة والشركات العاملة في المنطقة لتأهيل الشباب والفتيات من أهالي ولاية الدقم وباقي ولايات محافظة الوسطى للعمل في الشركات الحالية والجديدة التي سيتم تأسيسها في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وبحسب الإحصائيات فقد تم خلال العامين الأكاديميين (٢٠١٤ - ٢٠١٥) و(٢٠١٥ - ٢٠١٦) تمويل ٢٩ منحة لخريجي شهادة دبلوم التعليم العام من أبناء ولاية الدقم لدراسة البكالوريوس في الجامعات والكليات الخاصة بالسلطنة ومن شأن هذا البرنامج توفير عدد من الكوادر المحلية للعمل في المنطقة.

توفير ٢٩ منحة لدراسة البكالوريوس في الجامعات والكليات الخاصة بالسلطنة

مجموعة من الطلبة المشاركين في برنامج (ريادة الأعمال)

برامج متنوعة للتعليم والتدريب

وتضمنت البرامج المنفذة في مجالي التعليم والتدريب: إنشاء مركز التدريب بالدقم ضمن مبادرة الدقم للتدريب التي تستهدف تدريب عدد من الباحثين عن عمل وتأهيلهم للحصول على عمل سواء في المنطقة أو خارجها، وتشييد مدرسة لتعليم القرآن الكريم بولاية الدقم بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بتكلفة ٣٥ ألف ريال عماني بتمويل من شركة الدقم للمحاجر والكسارات، ورعاية برنامج التحدي لطلاب محافظة الوسطى لـ (٩٠) طالبا بالمراحل العمرية (١٥-١٧) سنة بتكلفة ٢٠ ألف ريال عماني بتمويل من مصفاة الدقم، وإقامة مظلات لبعض مدارس ولاية الدقم بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، وتقديم الحقيبة المدرسية بعنوان «العودة إلى المدارس» لمدارس ولاية الدقم خلال العامين الدراسيين ٢٠١٢/٢٠١٣ و٢٠١٣/٢٠١٤، وإقامة معسكر الابتكار لأكثر من ٦٠٠ طالب وطالبة بمدارس الدقم بالتعاون مع برنامج إنجاز عمان، وتنفيذ برنامج تدريبي لـ (٢٠٠) امرأة في مجال مهارات الحاسب الآلي.

فعاليات تعليمية

وساهمت الهيئة والشركات العاملة في المنطقة في رعاية عدد من الفعاليات التعليمية كالاحتفال بيوم المعلم ورعاية فعاليات اليوم العالمي للرياضيات خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، ودعم حفل تكريم المجيدين لمدارس ولاية الدقم للعامين الدراسيين ٢٠١٢/٢٠١٣ و٢٠١٣/٢٠١٤م، كما قدمت دعما لعدد من المراكز الصيفية بالمدارس، ورعاية حلقة العمل المقدمة من قبل كلية كالدونيان الهندسية لطلبة وطالبات مدارس الدقم في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤م، ورعاية فعاليات الرياضيات والإحصاء في عام ٢٠١٣م، ورعاية مسابقة الرسم لطلبة المدارس مع تقديم وجبات خفيفة وجوائز.

إنشاء قاعدة بيانات الباحثين عن عمل

ومع الاهتمام بتوفير فرص العمل أمام الشباب تم إنشاء قاعدة بيانات الباحثين عن عمل وقائمة بالوظائف الشاغرة لدى الشركات في المنطقة الاقتصادية، والتنسيق مع المختصين بوزارة القوى العاملة لحصر أعداد الباحثين عن عمل بولاية الدقم بهدف توفير فرص تشغيل أو تدريب وتأهيلهم، وتوفير ٣٠٠ فرصة تدريبية لمختلف التخصصات من أجل التعيين منها ١٥٠ فرصة تدريبية خلال عام ٢٠١٥م و١٥٠ فرصة تدريبية أخرى خلال عام ٢٠١٦م، والتعاون مع بنك مسقط لعقد حلقات عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعلق بتطوير الأعمال، والمساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال رعاية مؤتمر فرص الأعمال الذي أقيم في عام ٢٠١٤م.

المجال الرياضي

وفي المجال الرياضي ساهمت برامج المسؤولية الاجتماعية في رعاية ودعم عدد من الأنشطة والفعاليات كتهيئة ملعب لكرة القدم والكرة الطائرة لفريق رأس مدركة، وتأهيل ملعب كرة القدم في صاي، وتأهيل ملعب كرة القدم لفريق ظهر الرياضي، كما تم تقديم الدعم لإقامة المخيم الكشفي العالمي الـ٥٧ على الهواء والمخيم الكشفي العالمي الـ١٨ على الانترنت (الجاتا جوتي) اللذين أقيما في عام ٢٠١٤م، ودعم ملتقى اختراق الضاحية بمحافظة الوسطى ٢٠١٣م، وتقديم دعم مالي لبرنامج المشي بالدقم خلال

برامج المسؤولية الاجتماعية المنفذة
بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حتى أواخر ٢٠١٥ - بحسب القطاعات

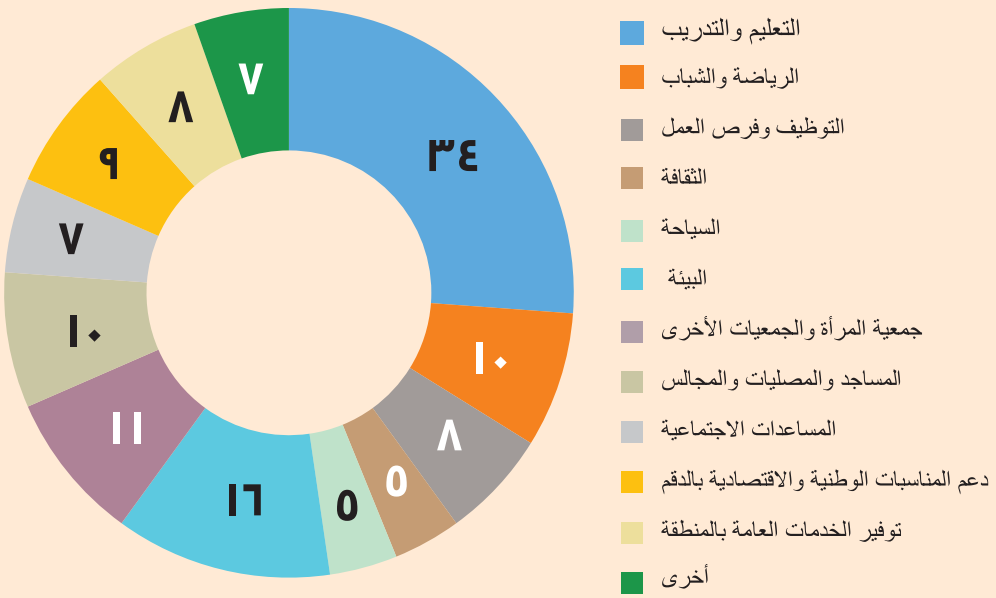

٣٠٠ فرصة تدريبية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ والمساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

غرس الوعي بأهمية البيئة في المجتمع وتنفيذ حملة سنوية لتنظيف الشواطئ

رعاية المناسبات الوطنية والندوات الاقتصادية والفعاليات التعليمية والرياضية وتشجيع إقامة الأمسيات الشعرية

ملتقى الدقم المجتمع والاقتصاد خُصص إحدى جلساته لموضوع المسؤولية الاجتماعية

اليوم العالمي للمشي ٢٠١٥م.

غرس الوعي بأهمية البيئة

وفي قطاع البيئة سعت الهيئة والشركات العاملة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى غرس الوعي بأهمية البيئة في المجتمع، وتشهد الدقم سنويا تنفيذ حملة لتنظيف المدينة والشواطئ بمناسبة يوم البيئة العماني الذي يصادف الثامن من يناير من كل عام ويشارك في الحملة العديد من الشركات والوحدات الحكومية الموجودة في الدقم والمدارس والأهالي.

كما شملت البرامج المنفذة زراعة ٣٠ شجرة أمام مردم الدقم، وتمويل صناديق لحماية الأشجار بقريتي رأس مدركة وظهر ٢٠١٣م، بالإضافة إلى تنفيذ فعاليات متكررة لتنظيف الشاطئ.

اهتمام بالفعاليات الثقافية والسياحية

وفي المجال الثقافي ركزت الهيئة والشركات العاملة في المنطقة على تشجيع إقامة الأمسيات الشعرية من خلال الدعم المقدم لمهرجان الشعر السنوي بولاية الدقم ومجموعة من الأمسيات التي أقيمت بولايتي الدقم والجازر، كما تم تقديم الدعم لمشاركة ولاية الدقم في مهرجان صلالة السياحي في عام ٢٠١٥، ورعاية فعاليات معرض اكتشف الدقم الذي تم تنفيذه في عام ٢٠١٢، وتنظيم جولات سياحية لطلبة المدارس للتعريف بقطاع الفنادق، بالإضافة إلى تسهيل عرض المنتجات الحرفية لأهالي ولاية الدقم في فندق كراون بلازا.

تعزيز الخدمات المقدمة للمجتمع

وتم تقديم الدعم لصيانة المساجد والمصليات والمجالس ورعاية برامج إفطار صائم وتم تشييد غرف مع ملحقاتها للمعاقين بولاية الدقم بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، ورعاية الفعاليات المخصصة لمرضى التوحد في عام ٢٠١٢م، والمشاركة في مساهمات دار العطاء للمستحقين في الولاية.

وحظيت جمعية المرأة العمانية بولاية الدقم بدعم جيد من لجنة المجتمع المحلي بالهيئة ومختلف الشركات العاملة بالمنطقة بما يساهم في إثراء أنشطتها الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالولاية، وشملت البرامج المنفذة أيضا رعاية عدد من المجالات الأخرى كحملات التبرع بالدم، وتقديم الدعم المادي للجنة السلامة المرورية بولاية الدقم، ورعاية ندوات توعوية عن السلامة البحرية، ورعاية مختلف المناسبات الوطنية والمؤتمرات والندوات الاقتصادية التي تعقد بالدقم، كما أولت الشركات العاملة بالمنطقة اهتمامها بتوفير المعدات والقوى العاملة عند الطلب لخدمة المجتمع المحلي بالدقم.

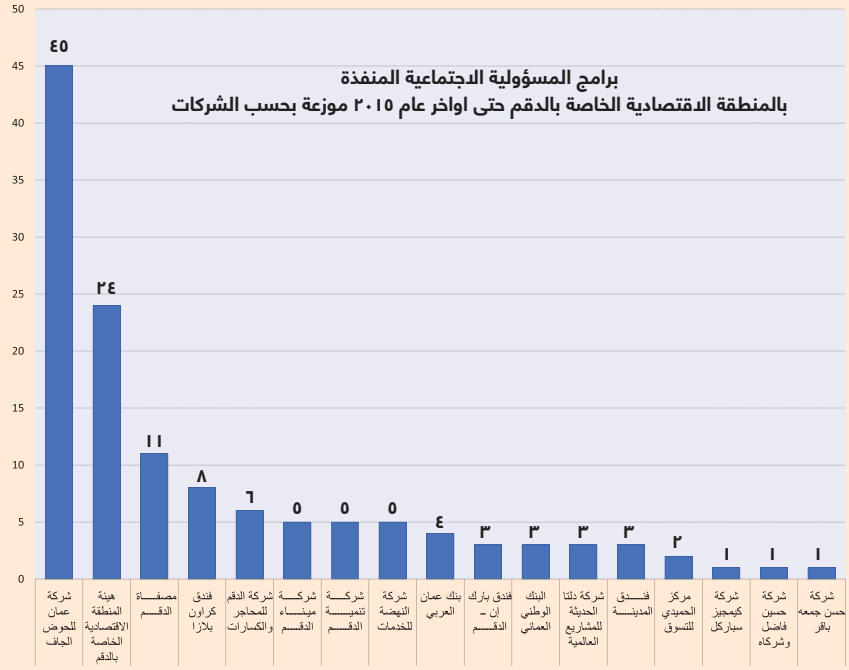

تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتطوير الخدمات المقدمة للمجتمع

الفتيات المشاركات في برنامج (ريادة الأعمال)

والي الدقم رئيس لجنة الشؤون البلدية في حديث خاص لـ الدقم :

نقلة نوعية تشهدها الدقم .. ونسعى لاستفادة الأهالي من المشروعات المنفذة

الدقم - محمد بن أحمد الشيزاوي :

أكد سعادة الشيخ محسن بن حمد المسكري والي الدقم رئيس لجنة الشؤون البلدية بالولاية أن ولاية الدقم تشهد نقلة نوعية في مختلف مجالات الحياة وتنعم بمنجزات العهد الزاهر الذي تعيشه السلطنة في ظل باني نهضة عمان ومجدد مجدها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - مؤكدا أن إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أعطى الولاية ميزة إضافية وساهم في تحقيق العديد من المكاسب التي لا تقتصر على الولاية فقط وإنما تمتد لتشمل مختلف ولايات محافظة الوسطى بل وتعم السلطنة من خلال رؤية طموحة تجعل الدقم موردا اقتصاديا يساهم في خطة التنويع الاقتصادي للبلاد.

وقال سعادته في حديث لمجلة الدقم إن المشروعات العملاقة التي تحتضنها الولاية كميناء الدقم والحوض الجاف والمصفاة والمطار وغيرها من المشروعات الأخرى المخطط تنفيذها في السنوات المقبلة تهيئ الولاية لتصبح مقصدا رئيسيا للمستثمرين من مختلف دول العالم، ومن هنا برزت الحاجة إلى تفعيل المسؤولية الاجتماعية باعتبارها ركيزة أساسية تنعكس من خلالها المكاسب الاقتصادية لهذه المشروعات على المجتمع المحلي.

وأضاف: تحظى المسؤولية الاجتماعية باهتمام مختلف الجهات الحكومية والشركات العاملة بالدقم، ومن جهتنا فإن لجنة الشؤون البلدية بولاية الدقم تقوم بجهود حثيثة لنقل مقترحات الأهالي إلى الشركات العاملة بالمنطقة والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية والشركات لتنفيذ برامج تواكب تطلعات واحتياجات الأهالي ومتابعة الجهات الحكومية في أخذ الموافقات كما تقوم اللجنة بالتدخل لحل أي إشكالات تواجه تنفيذ البرامج الممولة من قبل الشركات العاملة بالولاية.

مشروع الـ ١٥٠ وحدة سكنية للأهالي يستهدف تطوير نمط العيش بالدقم

نركز على تنفيذ مشروعات نوعية في المسؤولية الاجتماعية تواكب تطلعات الأهالي

البرامج التعليمية والتدريبية تهيئ الشباب للمساهمة في صنع مستقبل الدقم

تعزيز استفادة الأهالي من المشروعات

وأكد سعادته أن برامج المسؤولية الاجتماعية بولاية الدقم تستهدف تعزيز استفادة الأهالي من المشروعات التي تشهدها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مؤكدا في الوقت نفسه أن هذه المشروعات أحدثت نقلة نوعية في الولاية انعكست آثارها بشكل إيجابي على الأهالي.

وأشار إلى أن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على البرامج والفعاليات فقط وإنما تشمل مختلف جوانب الحياة ولهذا فإننا نركز في لجنة الشؤون البلدية على تنفيذ مشروعات تلامس تطلعات الأهالي وتنطلق من احتياجاتهم الفعلية ورغباتهم التي يبدونها لنا في مختلف الاجتماعات واللقاءات ومن خلال الطلبات التي يقدمونها إلى اللجنة.

وتضم لجنة شؤون البلدية عضوين من المجلس البلدي و٤ أعضاء من الأهالي ومدير البلدية ويرأسها والي الولاية.

تجاوب الشركات

وأشاد سعادة الشيخ محسن بن حمد المسكري في حديثه بتجاوب الشركات العاملة بالمنطقة مع مقترحات لجنة الشؤون البلدية بولاية الدقم، وقال إن هذا التجاوب ساهم في تنفيذ العديد من المشروعات التي تخدم أهالي الولاية، مؤكدا أن اللجنة تحرص على أن تنطلق البرامج التي يتم تنفيذها لخدمة الأهالي من الاحتياجات الضرورية لهم، ولهذا فإن البرامج المنفذة تشمل مختلف القطاعات خاصة التعليمية والتدريبية.

تكامل الجهود

ونوه في حديثه بجهود لجنة تنمية المجتمع المحلي بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال إن البرامج والفعاليات التي تشرف عليها اللجنة هي محل تقدير وثقة المجتمع، مشيدا ببرامج المنح الدراسية لأبناء ولاية الدقم، معتبرا أن هذه البرامج ستساهم في توفير مخرجات قادرة على المساهمة في صناعة المستقبل الجديد للولاية.

وأكد أن هناك تكاملا في الجهود المبذولة من قبل لجنة الشؤون البلدية ولجنة تنمية المجتمع المحلي بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال إن اللجنتين لا تنافس أيٌّ منهما الأخرى وإنما تكمّل جهودها بما يعود بالنفع والفائدة على المجتمع المحلي، كما أن نائب والي الدقم عضو بلجنة تنمية المجتمع المحلي بالهيئة ويشغل منصب نائب رئيس اللجنة.

مركز ولاية الدقم يتهيأ لمرحلة جديدة من التطوير

والي الدقم خلال حديثه لرئيس التحرير

توفير فرص العمل للمواطنين

وحول الجهود المبذولة لتوفير فرص العمل لأهالي الولاية أشاد سعادة الشيخ محسن بن حمد المسكري بالجهود المبذولة من قبل هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ووزارة القوى العاملة في ذلك، مشيرا إلى أن مكتب والي الدقم يحرص على الالتقاء بالشركات بشكل دائم وحثها على توفير فرص العمل المناسبة للأهالي وهناك تجاوب جيد منها، ونعتقد أن تجاوب الشركات في مثل هذه القضايا يساهم في تقوية علاقاتها مع الأهالي بما يخدم المصالح الجميع.

تنشيط الحركة الاقتصادية

وأكد سعادته أن استفادة الأهالي من المشروعات التي تشهدها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لا تقتصر على المنح الدراسية والبرامج التدريبية وفرص العمل المباشرة فقط وإنما تشمل أيضا العديد من الجوانب الأخرى، مؤكدا أن المشروعات المنفذة حققت نقلة نوعية بالولاية وساهمت في تنشيط الحركة الاقتصادية في مختلف القطاعات كما أدت إلى توفير فرص جيدة لنمو الشركات المحلية، مشيرا إلى أن مكتب الوالي يسعى إلى أن تكون هناك أجواء مفتوحة بين الشركات والأهالي ولهذا - بحسب قوله - نحرص على دعوة الطلبة والطالبات والقطاعات الشبابية والأهلية لحضور الندوات والمؤتمرات التي تعقد في الولاية للاستفادة مما يتم طرحه فيها وتشكيل وعي إيجابي لدى الجيل الجديد تجاه المشروعات الكبرى التي تشهدها الولاية.

المسؤولية الاجتماعية محل اهتمام الجهات الحكومية والشركات بالدقم

نتابع الجهات الحكومية للإسراع في إنهاء الإجراءات وأخذ الموافقات لمشروعات المجتمع المحلي الممولة من الشركات

كشف بالمشاريع المنفذة بالتنسيق مع لجنة الشؤون البلدية وبتمويل من الشركات العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥

م	اسم المشروع	التكلفة (ريال عماني)	الشركة الممولة
١	إنشاء مظلة طابور بمدرسة هيتام	١٠,٧٥٠	شركة عمان للحوض الجاف
٢	صيانة وتأثيث المجلس العام بمركز ولاية الدقم	٥,٧٢٠	
٣	تسوير المجلس العام بقرية هيتام	٧,٠٠٠	
٤	تسوير المجلس العام بقرية ظهر	٥,٠٠٠	
٥	صيانة النوافذ وتركيب حماية لها بالمجلس العام بقرية ظهر	٩٦٥	
٦	صيانة النوافذ وتركيب حماية لها بالمجلس العام بقرية رأس مدركة	١,١٥٥	
٧	إنشاء صناديق لحماية الأشجار بقرية رأس مدركة	١,٧٠٠	
٨	شراء خزان ماء لوادي اللظى سعة ٤ آلاف جالون	٨٥٠	
٩	إقامة حملة لإزالة أشجار الغويف (المسكيت) بقرية رأس مدركة	-	مجموعة من الشركات
١٠	إنشاء كاسرات سرعة (عددها ٢) على الطريق العام بقرية ظهر	-	شركة استرابك عمان
١١	إنشاء ملعب لفريق الدقم الرياضي	١٠,٠٠٠	شركة عمان للحوض الجاف
١٢	إنشاء ملعب لفريق رأس مدركة الرياضي	٧,٠٠٠	
١٣	إنشاء ملعب لفريق ظهر الرياضي	١٠,٠٠٠	
١٤	دعم فريق الدقم الرياضي	٢,٠٠٠	شركة مصفاة الدقم
١٥	إعادة بناء مصلى العيدين بمركز الولاية (صاي)	١٤,٣٣٠	شركة عمان للحوض الجاف
١٦	شراء فرش + مكبرات صوت لمصلى العيدين بالدقم	-	
١٧	إعادة بناء مصلى العيدين بقرية رأس مدركة	٩,٤٠٠	
١٨	بناء مقبرة جديدة بقرية رأس مدركة	٨,١٩٠	
١٩	إنشاء (٩) كاسرات سرعة بالطرق الداخلية بمركز الولاية	-	شركة استرابك عمان
٢٠	إنشاء كاسرات سرعة (عددها ٣) على الطريق العام بقرية هيتام	-	شركة الهاجري
٢١	دعم فرقة الفنون الشعبية بالولاية للمشاركة في مهرجان صلالة السياحي ٢٠١٥	١,٥٠٠	شركة عمان للحوض الجاف
٢٢	تحمّل مصاريف إيجار مقر جمعية المرأة العمانية بالدقم	-	شركة مصفاة الدقم
٢٣	تأثيث مقر جمعية المرأة العمانية بالدقم	-	
٢٤	توفير ١٢٠ جهاز فحص ضغط الدم و١٣٠ للسكري لتوزيعها على المواطنين الذين يعانون من هذه الأمراض	٥,٠٠٠	شركة النهضة للخدمات
٢٥	إنشاء مواقف سيارات بشاطئ جويرة	-	شركة الهاجري

رئيس لجنة تنمية المجتمع المحلي بالهيئة لـ الدقم الاقتصادية Duqm Economy :

المسؤولية الاجتماعية مصدر للاستقرار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والاستدامة البيئية

كتب - محمد بن أحمد الشيزاوي :

أكد إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ورئيس لجنة تنمية المجتمع المحلي بالهيئة إن المسؤولية الاجتماعية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تحظى باهتمام بالغ من قبل الهيئة التي تنظر إليها باعتبارها مصدرا للاستقرار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والاستدامة البيئية.

وقال في حديث خاص لمجلة الدقم الاقتصادية Duqm Economy إن الهيئة تركز في رؤيتها للمسؤولية الاجتماعية على مواءمة استراتيجيات وسياسات وأنشطة الهيئة مع القضايا الاجتماعية المهمة للمجتمع من خلال طرح المبادرات في مجالات التعليم والصحة والبيئة والتنمية الاجتماعية وتطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة، مع إشراك كل الأطراف الرئيسية ذات العلاقة في البرامج بهدف رفع مستوى الوعي وبناء القدرات داخل محافظة الوسطى لتصبح نموذجاً يحظى بالاحترام بين المناطق الاقتصادية.

التركيز على التعليم والتدريب

وتميزت برامج المسؤولية الاجتماعية التي شهدتها الدقم بالتنوع، وتشير الإحصائيات إلى أن التعليم والتدريب جاء في مقدمة البرامج المنفذة، وقد تم خلال العامين الأكاديميين (٢٠١٤ - ٢٠١٥) و(٢٠١٥ - ٢٠١٦) تمويل ٢٩ منحة لخريجي شهادة دبلوم التعليم العام من أبناء ولاية الدقم لدراسة البكالوريوس في الجامعات والكليات الخاصة بالسلطنة وذلك في عدد من التخصصات التي تحتاج إليها الشركات العاملة في المنطقة، وقال إسماعيل بن أحمد البلوشي إن الهيئة والشركات العاملة في المنطقة تسعى من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، الأول هو: تعزيز قدرات وإمكانيات الشباب بولاية الدقم والثاني: توفير فرص عمل لأبناء الولاية في المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والثالث سد حاجة الشركات العاملة بالمنطقة من الكوادر العمانية المؤهلة.

وأكد أن قطاع التعليم في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يحظى باهتمام الهيئة ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية التي تنفذها وقال إن الهيئة تبحث بشكل مستمر مع المؤسسات التعليمية من جهة والشركات العاملة بالمنطقة من جهة أخرى تنفيذ المبادرات التي تعزز التعليم وتمكّن المؤسسات التعليمية من تحقيق أهدافها الرئيسية الرامية لجعل التعليم مصدرا للإبداع والمعرفة وإعداد الكوادر العمانية القادرة على المساهمة الإيجابية في مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد.

إنشاء مركز تدريبي متخصص

وأضاف: تحرص الهيئة على تطوير قدرات وإمكانيات أبناء الولاية وتأهيلهم للعمل في مختلف المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال إن الهيئة قامت بالتنسيق مع المختصين بوزارة القوى العاملة بحصر أعداد الباحثين عن عمل بولاية الدقم بهدف توفير فرص تشغيل أو تدريب لهم وقد أدى هذا التعاون إلى إنشاء قاعدة بيانات للباحثين عن عمل وقائمة بالوظائف الشاغرة لدى الشركات العاملة بالمنطقة، مشيرا إلى أن الهيئة قامت بتهيئة مركز للتدريب وتجهيزه بالمعدات والأدوات اللازمة لذلك ضمن خطتها بالتنسيق مع شركة مصفاة الدقم وشركة الدقم للمستودعات البترولية وشركة تكاتف عمان لتنفيذ مبادرة الدقم للتدريب التي انطلقت في نوفمبر ٢٠١٥م بهدف تدريب الباحثين عن عمل من أبناء ولاية الدقم وتهيئتهم لدخول سوق العمل.

وقال إن الهيئة قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتدريب القوى العاملة الوطنية في مختلف التخصصات وفقا لخطط التدريب التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة بهدف تأهيل الكوادر العمانية للعمل في المشروعات التي تنفذ بالمنطقة كما يتم أيضا التركيز على توفير التمويل للأنشطة التي تعزز التأهيل والتدريب، مشيدا بالتعاون القائم مع بنك مسقط لعقد حلقات عمل تدريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعلق بتطوير الأعمال.

مواجهة التحديات

وأشار إلى أن الهيئة حددت أربعة أهداف لمعالجة التحديات التي تواجه القوى العاملة الوطنية في الشركات العاملة بالمنطقة وهي: جعل التعليم مدى الحياة ونقله واقعاً لأهالي الدقم، واستقطاب مؤسسات تعليمية وتدريبية ذات جودة وكفاءة عالية لتقديم خدماتها في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتعزيز مفهوم المساواة والتآلف الإجتماعي والمواطنة الفعّالة، وتعزيز الإبداع والابتكار بما في ذلك ريادة الأعمال على كافة أصعدة التعليم والتدريب.

نركز على طرح المبادرات في مجالات التعليم والصحة والبيئة والتنمية الاجتماعية

إشراك كل الأطراف الرئيسية في برامجنا ونتطلع إلى بناء نموذج يحظى باهتمام المناطق الاقتصادية المماثلة

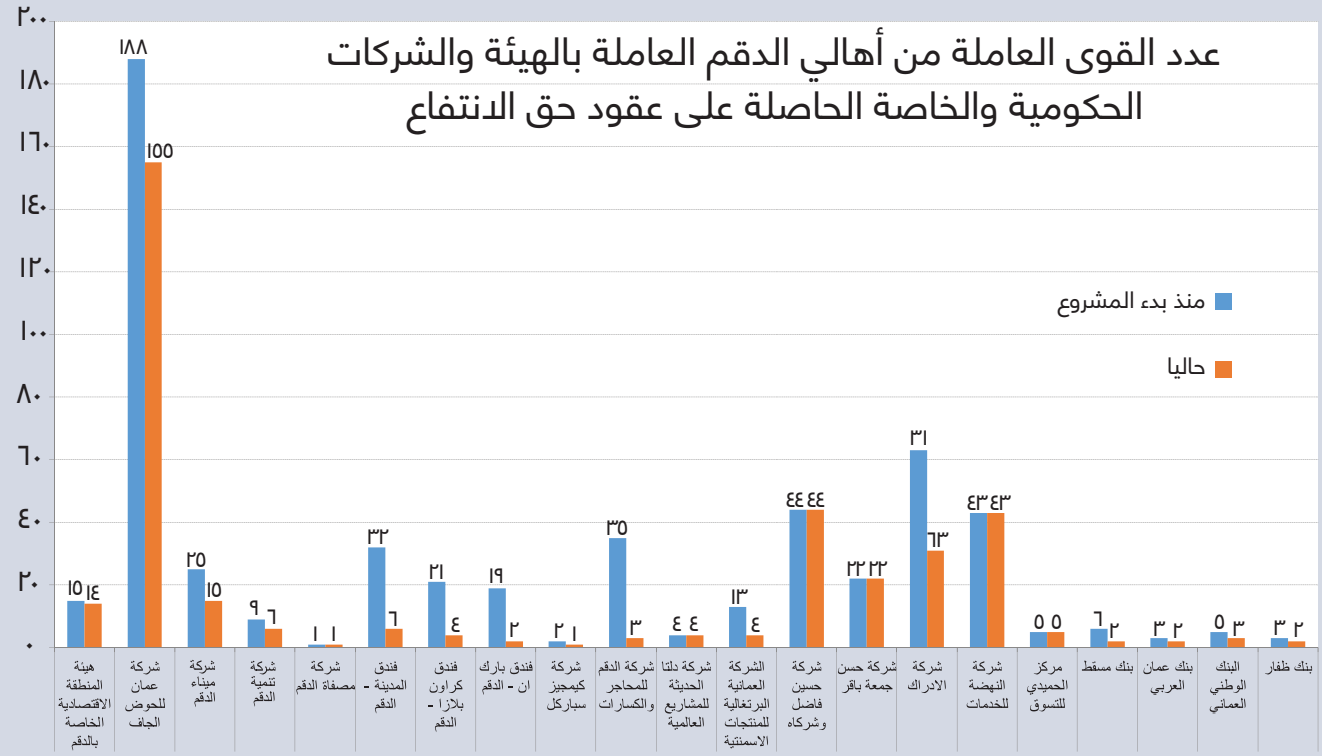

العقود الممنوحة للشركات والمؤسسات المحلية			
م	الجهة المانحة للعقد	عدد العقود	أنـواعهـا
١	هيئة المنطقة الاقتصادية	٤	خدمات متنوعة تشمل استئجار مكاتب والنظافة
٢	شركة عمان للحوض الجاف	٩	خدمات متنوعة تشمل الصبغ واللحام والنظافة والتغذية
٣	شركة ميناء الدقم	٧	خدمات مختلفة تشمل الخدمات اللوجستية والتشييد والبناء وتوفير مياه الشرب
٤	شركة تنمية الدقم	٤	والنظافة والصرف الصحي والتغذية
٥	فندق المدينة - الدقم	١٣	خدمات مختلفة لتوفير اللحوم والأسماك والمواد الغذائية والخضروات
٦	فندق كراون بلازا - الدقم	غير محدد	وتوفير مياه الشرب والنقل والصرف الصحي واسطوانات الغاز
٧	فندق بارك ان - الدقم	غير محدد	وتوفير معدات وخدمات هندسية
٨	شركة دلتا الحديثة للمشاريع العالمية	٢	توفير مياه الشرب وصهريج نقل المياه
٩	الشركة العمانية البرتغالية للمنتجات الاسمنتية	٢	توفير الرمال
١٠	شركة حسين فاضل وشركاه	٦	خدمات الصرف الصحي وتوفير المياه واستئجار بعض المعدات
١١	شركة حسن جمعة باقر	غير محدد	
١٢	شركة الادراك	٦	خدمات الصرف الصحي وتوفير المياه واستئجار بعض المعدات والرمال
١٣	شركة النهضة للخدمات	١٩	خدمات مختلفة
	المجمـــــــــــوع	٧٢	

منح الشركات المحلية أكثر من ٨٠ عقدا .. وتوفير ٥٦٠ فرصة عمل لأهالي الدقم

حصر أعداد الباحثين عن عمل بولاية الدقم وإيجاد قاعدة بيانات بالأعداد والفرص الوظيفية المتاحة

الاهتمـام بالبيئـة

وأشار إلى أن برامج المسؤولية الاجتماعية بالهيئة تشمل أيضا الاهتمام بالبيئة، مشددا على أن الهيئة تلتزم تجاه حماية البيئة للأجيال القادمة، وتعمل مع مكتب محافظ الوسطى ومكتب والي الدقم والمؤسسات الحكومية والشركات العاملة بالمنطقة على إيجاد حلول وتقديم مبادرات لحماية البيئة والمحافظة عليها من خلال خفض حجم النفايات ومعالجتها والمحافظة على المياه والطاقة ودعم مبادرات إعادة التدوير وتشجيع الشركات داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على ذلك.

وأوضح أن الهيئة تعمل على زيادة مستوى الوعي حول سياسة إعادة التدوير كما تعمل على وضع المبادئ التوجيهية الداخلية لمساعدة موظفيها وموظفي الشركات العاملة في المنطقة على ذلك وإيجاد وعي أكبر حول البيئة والمجتمع المحيط بها.

أهداف لجنة تنمية المجتمع المحلي

وحول أهداف لجنة تنمية المجتمع المحلي التي يرأسها منذ تأسيسها في ديسمبر من عام ٢٠١٣م قال إن اللجنة تركز على تحقيق الاستفادة القصوى للأهالي من المشروعات التي يتم تشييدها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتنظيم عمليات الدعم والتمويل المقدم من الشركات العاملة بالمنطقة، ولهذا فإنها تقوم بتحديد الأولويات من البرامج والمشروعات التي يتطلب تنفيذها لدعم وتنمية المجتمع المحلي، وتحديد مصادر التمويل لتنفيذ البرامج والفعاليات الاجتماعية، والتنسيق مع الجهات المختصة في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي والصحي والنسائي والبلدي وبرامج تنمية المجتمع المحلي، وتحفيز القطاع الخاص والشركات التي تعمل بالمنطقة على المشاركة في خدمة المجتمع المحلي كمسؤولية اجتماعية، ورفع مستوى الوعي بالعمل التطوعي في أوساط المواطنين والمؤسسات، وتنمية الوعي الاجتماعي تجاه المشروعات الجاري تنفيذها في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتحفيز مبادرات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أن اللجنة قامت خلال الفترة الماضية

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدريب القوى العاملة الوطنية في مختلف التخصصات

الاهتمام بحماية البيئة وخفض حجم النفايات والمحافظة على المياه والطاقة ودعم مبادرات إعادة التدوير

بتنفيذ عدد من البرامج من أبرزها تقديم منح دراسية لدراسة البكالوريوس في الجامعات والكليات الخاصة بالسلطنة لأبناء ولاية الدقم بهدف استفادة أبناء الولاية من فرص العمل المتوفرة بالمنطقة وقد ركزنا على أن تكون المنح الدراسية في التخصصات التي تحتاج إليها الشركات العاملة بالمنطقة، وقد حفّزت هذه الرؤية عددا من الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص لتقديم منح مماثلة.

برامج متنوعة

وقال إن اللجنة التي تضم ١٢ عضوا من بينهم ٦ أعضاء يمثلون أهالي ولاية الدقم قامت بالتعاون مع الشركات العاملة في المنطقة خلال العامين الماضيين بتنفيذ عدد من البرامج من بينها تشييد مدرسة لتعليم القرآن الكريم بولاية الدقم بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وتمويل تنفيذ برنامج التحدي لطلاب محافظة الوسطى وتقديم دعم مالي ولوجستي لتنفيذ عدد من الأنشطة والفعاليات بالولاية خاصة الفعاليات التعليمية والتدريبية وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالدقم والأنشطة البيئية وغيرها من الفعاليات الأخرى.

أكثر من ٨٠ عقدا للشركات المحلية

وأكد إسماعيل بن أحمد البلوشي الدور الذي لعبته الهيئة والشركات الحكومية والخاصة العاملة في المنطقة في منح عقود للمؤسسات والشركات المحلية في إطار نهجها لتعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية بالمنطقة، وقال إن العقود التي حصلت عليها الشركات المحلية تجاوزت الـ ٨٠ عقدا وشملت العديد من الخدمات كخدمات النظافة واستئجار المكاتب والخدمات اللوجستية وتوفير اللحوم والأسماك والمواد الغذائية والخضروات وتوفير مياه الشرب والتغذية والنقل وخدمات الصرف الصحي واسطوانات الغاز وتوفير معدات وخدمات هندسية والصبغ واللحام والبناء والتشييد والعديد من الخدمات الأخرى، مشيرا إلى أن هذه العقود ساهمت في تنشيط الحركة الاقتصادية بالمنطقة ووفرت العديد من فرص العمل لأبناء المجتمع المحلي.

وأوضح ان فرص العمل التي وفرتها الهيئة والشركات العاملة بالمنطقة منذ بدء العمل في المنطقة وحتى نهاية عام ٢٠١٥ لأهالي الدقم بلغت حوالي ٥٦٠ فرصة عمل، إلا أن عدد القوى العاملة من أهالي الدقم الذين احتفظوا بوظائفهم حتى نهاية العام الماضي بلغ ٣٦٩ موظفا.

وعبر إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ورئيس لجنة تنمية المجتمع المحلي بالهيئة في ختام حديثه عن شكره وتقديره لمختلف الشركات العاملة في المنطقة على مساهماتها الإيجابية في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية بالمنطقة وتجاوبها المستمر مع لجنة تنمية المجتمع المحلي بالهيئة.

مصفاة الدقم: نتطلع إلى بناء شراكات حقيقية مع المجتمعات المحلية

الطلبة في لقطة جماعية ضمن مغامراتهم بالجبل الأخضر

الدقم - الاقتصادية :

أكدت شركة مصفاة الدقم أنها تعمل على تنفيذ وتصميم برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية بطرق تعود بالفائدة على المجتمع وقطاع الأعمال على حد سواء.

وقالت في تقريرها عن برامج المسؤولية الاجتماعية التي نفذتها خلال عام ٢٠١٥ إنها تسعى إلى بناء شراكات حقيقية مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تحقيق منافع مجتمعية ذات معنى وقيمة، مؤكدة في الوقت نفسه أنها تعمل على تعزيز الشعور بروح المشاركة الجماعية لدى موظفيها من خلال إشراكهم في جميع الأنشطة المجتمعية للمصفاة، وفي هذا الصدد دشن فريق المسؤولية الاجتماعية بالشركة برنامج (سواعد) الذي يمكن الموظفين من المساهمة بوقتهم وجهودهم لتقديم أو دعم المشاريع الاجتماعية بطريقة منظمة ومدروسة بعناية فائقة.

برامج تعليمية وتدريبية

وتعدّ مصفاة الدقم شريكا رئيسيا في مبادرة الدقم للتدريب، كما قدمت خلال العام الأكاديمي ٢٠١٥/ ٢٠١٦ دعمها لمنحتين لدراسة البكالوريوس في الجامعات والكليات الخاصة لأبناء الدقم تحت مظلة لجنة تنمية المجتمع المحلي بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وبالتعاون مع مركز القبول الموحّد، وقامت الشركة بالتعاون مع برنامج إنجاز عمان بتنفيذ (معسكر الابتكار) الذي استهدف ٦٠٠ طالب وطالبة في ٦ مدارس بولاية الدقم ، وضم البرنامج حلقات عمل تدريبية لتعريف الطلبة بعالم ريادة الأعمال.

ونفذت مصفاة الدقم بالتعاون مع المركز الوطني للتوجيه المهني التابع لوزارة التربية والتعليم البرنامج التدريبي (تحدي) الذي استهدف ٩٠ شابا من ولاية الدقم تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ١٧ عاماً وتم تنفيذه بالجبل الأخضر، ويهدف البرنامج إلى جعل الشباب يعيشون مغامرات وتحديات ميدانية على الواقع من أجل تعلم كيفية التغلب عليها ورفع كفاءة مهاراتهم والاعتماد على أنفسهم.

تمكين المرأة

وضمن اهتمامها بالمرأة العمانية وجهت مصفاة الدقم دعما سخيا لجمعية المرأة العمانية بالولاية من خلال تجديد مكتبها الرئيسي وتزويدها بجميع المعدات والمواد التي تمكنها من العمل بكفاءة وفعالية، وتم توفير كافة مستلزمات تصميم المكتب الجديد والأثاث الخاص به عن طريق فريق مصفاة الدقم، بالإضافة إلى تخصيص معرض لعرض جميع الحرف اليدوية المحلية التي تنتجها المرأة في الولاية، كما قدم فريق الاتصالات التابع لمصفاة الدقم دعمه أيضًا للجمعية في إعداد هوية علامتها التجارية الخاصة بطريقة تضمن وضعها ضمن مصاف المنظمات غير الحكومية الرائدة في المنطقة.

وقامت مصفاة الدقم بالتعاون مع هيئة تقنية المعلومات بتنفيذ برنامج تدريبي في مجال تقنية المعلومات لـ ٢٠٠ امرأة من محافظة الوسطى، وخلال عام ٢٠١٥ أيضا دشنت مصفاة الدقم بالتعاون مع جمعية المرأة العمانية مبادرة (وضحة) التي تعنى بتمكين المرأة في ولاية الدقم بشكل خاص وسائر ولايات محافظة الوسطى بشكل عام، وتضمنت المبادرة تنفيذ برنامجين تدريبيين بمشاركة ٨٠ امرأة من ولاية الدقم؛ خصص البرنامج الأول لرسم المناظر الطبيعية فيما تم تخصيص البرنامج الثاني لتصميم المجوهرات.

المجال الرياضي

وفي المجال الرياضي نظمت الشركة النسخة الأولى من بطولة كأس مصفاة الدقم التي أقيمت في الملعب المعشب بالمجمع السكني لشركة عمان للحوض الجاف بمشاركة ١٢ فريقا من الولاية، كما قامت المصفاة بتقديم الدعم المادي للفريق الرياضي بولاية الدقم.

تنفيذ برامج لتمكين المرأة ودعم الفريق الرياضي وإقامة كأس مصفاة الدقم

تحظى بدعم الهيئة وشركة النفط العمانية وتنفّذ بالتعاون مع الجامعة الألمانية

مبادرة الدقم للتدريب خطوة جديدة لـــ

أثناء تدشين مبادرة الدقم للتدريب

الدقم - الدقم Dugm Economy :

انطلقت في شهر نوفمبر ٢٠١٥ مبادرة الدقم للتدريب التي تستهدف تأهيل الشباب العماني للعمل في مختلف الشركات العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتحظى المبادرة بدعم هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وشركة النفط العمانية ممثلة في شركة مصفاة الدقم وشركة الدقم للمستودعات البترولية، وتشرف على تنفيذها لجنة تنمية المجتمع المحلي بالهيئة وشركة تكاتف عمان بالتعاون مع الجامعة الألمانية للتكنولوجيا.

وتتضمن المبادرة تقديم برامج تدريبية نظرية أساسية في مجالات اللغة الانجليزية والحاسب الآلي والادارة وأخلاقيات العمل، وتسعى في المقام الأول الى تأهيل وتعزيز قدرات المواطنين في الحصول على فرص وظيفية مناسبة بالاضافة الى تأهيلهم للحصول على فرص تدريبية متقدمة في مختلف المبادرات المستقبلية التي سوف توفرها مختلف الشركات والمؤسسات العاملة في المنطقة.

وقال سعادة سعيد بن حمدون الحارثي وكيل وزارة النقل والاتصالات للموانئ والشؤون البحرية عضو مجلس إدارة الهيئة إن هذه المبادرة تجسد رؤية الحكومة ممثلة في هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والتزامها بتطوير الموارد البشرية بالمنطقة، مشيرا في تصريح صحفي عقب تجوله في المركز التدريبي الذي خصص لهذا الغرض بولاية الدقم إن تأهيل الموارد البشرية بالمنطقة يحظى باهتمام الهيئة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية التي تتطلب بناء خبرات محلية قادرة على العمل في مختلف الشركات العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

ونوه سعادته بدور الكوادر العمانية في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني، وقال ان المنطقة تزخر بمجموعة من المشاريع المختلفة، ونظرا لأهمية هذه المشروعات في تحقيق التنويع الاقتصادي وتوفير فرص العمل أمام الشباب فإن المساعي مستمرة لتأهيل الشباب العماني للعمل في هذه المشروعات وبناء خبرات محلية قادرة على التميز في مختلف قطاعات العمل بالمنطقة.

تحقيق أقصى فائدة للمتدربين

من جهته قال إبراهيم الحارثي الرئيس التنفيذي بالوكالة لشركة تكاتف عمان إننا سنعمل على تحقيق أقصى فائدة للمتدربين في هذه المبادرة وسنوظف خبراتنا وإمكانياتنا لتحقيق ذلك.

وتعتبر شركة تكاتف عمان الذراع التدريبي لشركة النفط العمانية، وكانت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قد وقعت في شهر نوفمبر ٢٠١٤م مذكرة تفاهم للدخول في شراكة لتطوير وإدارة برنامج عام يهدف إلى تأهيل وتعزيز القدرات البشرية للقاطنين في محافظة الوسطى.

وقال الحارثي: إن دعم مجموعة شركات النفط العمانية العاملة بالدقم ممثلة بشركة مصفاة الدقم وشركة الدقم للمستودعات البترولية وشركة تكاتف عمان يعبر عن مدى العناية التي تحظى بها الموارد البشرية بالمنطقة من قبل شركة النفط العمانية انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية.

إثراء النمو الاقتصادي في الدقم

من جهتها قالت ناصحة بنت محمد الفلاحية مدير

سعيد الحارثي: المبادرة تجسد رؤية الحكومة والتزامها بتطوير الموارد البشرية بالمنطقة

إبراهيم الحارثي: نسعى لتحقيق أقصى فائدة للمتدربين وسنوظف خبراتنا وإمكانياتنا لذلك

تأهيل الشباب لدخول سوق العمل

عام شؤون الشركة بمصفاة الدقم إن الشركة تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية كإحدى الركائز الهامة والمبادئ الأساسية التي تسعى لتنفيذها انطلاقا من رؤيتها وسعيا لتحقيق الرخاء وإثراء النمو الاقتصادي في الدقم والمساهمة في بناء مستقبل أكثر ازدهارا لعمان، كما أنها تأتي تجسيدا لمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية الشاملة في السلطنة لاسيما في مجال التدريب وتنمية قدرات الموارد البشرية.

وأشارت إلى أن هذه المبادرة وغيرها من المبادرات القادمة في شتى المجالات خلال السنوات المقبلة تعد جزءا من التزامات مصفاة الدقم تجاه التنمية المستدامة في السلطنة، وسوف تسعى الشركة جاهدة إلى تصميم وتنفيذ برامج ومبادرات تسعى في المقام الأول للارتقاء بالكوادر الوطنية وتأهيلها بما يتناسب مع طموحات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

الشراكة المجتمعية

وقال إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم رئيس لجنة تنمية المجتمع المحلي بالهيئة ان مبادرة الدقم للتدريب تهدف إلى تأهيل وتعزيز قدرات المواطنين من الباحثين عن عمل في الحصول على فرص وظيفية مناسبة، وتعزيز مبدأ الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والخاصة لتقديم برامج نوعية ترقى بالمواطن.

وأكد أن المبادرة تستهدف أيضا دعم كافة الجهود الهادفة الى تعزيز القدرات العلمية والعملية لأبناء محافظة الوسطى من خلال التعاون مع الرواد في قطاع التعليم والتأهيل لتنفيذ برامج نوعية، بالإضافة إلى دعم المواطنين في الحصول على فرص تدريبية متقدمة في مختلف المبادرات المستقبلية التي سوف توفرها الشركات والمؤسسات العاملة في المنطقة.

وأشار إلى أن الفترة الماضية شهدت الكثير من العمل لتنفيذ البرنامج، مشيدا بدور مختلف الأطراف في هذه المبادرة النوعية، وقال إن المرشحين المتأهلين خضعوا لاختبار تحديد المستوى بإشراف شركة تكاتف عُمان وتم بعد ذلك دعوة ٥٠ مرشحًا من الحاصلين على أعلى الدرجات للالتحاق بالبرنامج التدريبي الذي يستمر ٦ أشهر وتنفذه الجامعة الألمانية للتكنولوجيا.

سير العمل بالمبادرة

وحول سير العمل في تنفيذ المبادرة قال هيثم بن سالم الشبيبي معلم لغة انجليزية بالجامعة الألمانية للتكنولوجيا ان برنامج المبادرة بدأ يعطي ثماره من خلال اهتمام الطلاب المستفيدين من البرامج التعليمية المختلفة موضحا أن استجابة الطلاب تزيد يوما بعد يوم، وقال ان الامر في بدايته كان يمثل صعوبة في تقبل الالتزام بعامل الوقت والتفاهم مع المدرسين الناطقين باللغة الإنجليزية.

وأضاف الشبيبي واجهنا تحديات متفاوتة أبرزها وصول الطلاب في الوقت المناسب بسبب بعد المسافة بين المركز وأماكن إقامة الطلبة ولكن تم حل هذه الإشكالية بتعاون فريق المبادرة المكون من هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ومصفاة الدقم وشركة الدقم للمستودعات البترولية وتم توفير وسيلة نقل وتوفير وجبة خفيفة لتعزيز الأجواء الدراسية الملائمة للطلاب.

إسماعيل البلوشي: تعزيز قدرات الباحثين عن عمل للحصول على فرص وظيفية مناسبة

ناصحة الفلاحية: نتطلع لإثراء النمو الاقتصادي بالدقم والمساهمة في بناء مستقبل أكثر ازدهارا للسلطنة

وقال أليـن مدرس أول للغة الانجليزية ان الطلاب يستفيدون من البرامج التعليمية بشكل أفضل يوما بعد يوم، مشيرا إلى أن طاقم التدريب بالجامعة الألمانية سيعمل على تقديم برامج تعليمية تهيئ الدارسين لدخول سوق العمل بثقة أكبر من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة لذلك.

من جهته أشاد يونس بن سبيل البلوشي المحاضر بالمركز التدريبي بتطور مستوى الطلبة والطالبات الدارسين بالمركز، مشيرا إلى أن البرنامج التدريبي يركز على تطوير مهارات الطلبة في اللغة الإنجليزية بشكل خاص إذ تم تخصيص الأشهر الثلاثة الأولى لتدريس اللغة الإنجليزية فيما سيضاف إليها في الأشهر الثلاثة اللاحقة مواد في الحاسوب وأخلاقيات العمل.

وقال إن المركز يشهد زيارات أسبوعية من قبل الشركات العاملة في الدقم للحديث عن فرص العمل المتوفرة بها وقد ساهم هذا الأسلوب بالإضافة إلى الحوافز التي يتم تقديمها في تشجيع الطلبة على التفوق الدراسي.

أعضاء هيئة التدريس: نركز على تهيئة الدارسين لدخول سوق العمل بثقة أكبر

المتدربون: البرنامج التدريبي يعزز قدراتنا ونتطلع للعمل في إحدى الشركات بالمنطقة

قالت مريم بنت حارب الجنيبية إحدى المستفيدات من مبادرة الدقم للتدريب ان التحاقنا بهذا البرنامج يمثل فرصة طيبة نلمس منها الاستفادة من خلال البرامج التعليمية المختلفة كما ان دراسة البرنامج باللغة الإنجليزية حتما سيساعدنا في المستقبل على كسر حاجز التواصل مع الأجانب وهذا البرنامج يكسبنا يوما بعد يوم مصطلحات وأساليب التعامل مع الاخر غير الناطق باللغة العربية، كما ان هنالك أساليب تعلمناها لكيفية التحاور والتواصل باللغة الإنجليزية.

وعبرت مريم قائلة: «أشكر القائمين على هذه المبادرة وأتمنى ان يتواصل جهود المؤسسات العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على زيادة دعمهم لمثل هذه البرامج التي يستفيد منها سكان ولاية

أسعد الجنيبي

مريم الجنيبية

الدقم، كما أتمنى ان تتاح لنا فرص أكثر في برامج تعليمية وتدريبية وتنموية تؤهلنا لدخول سوق العمل في المنطقة الاقتصادية التي نأمل ان نكون جزءا من نجاحها.

وقال أسعد بن خليفة الجنيبي ان الالتحاق في هذا البرنامج كان عبر منافسة قوية لتحديد مستويات المتقدمين ومعرفة مدى جديتهم وبعد ذلك تواصلت جهود القائمين على المبادرة في توزيع المؤهلين الى قسمين يتم تعليمهم مبادئ اللغة الإنجليزية وبعض مهارات التواصل والحاسب الآلي.

وعبر أسعد الجنيبي عن أمله في أن يحصل على فرصة عمل في أحد المشروعات بالمنطقة بعد انتهاء البرنامج التدريبي.

توظيف ١٥٨ شابا ومنح الشركات المحلية ٩ عقود

عمان للحوض الجاف تستثمر أكثر من ٢٠٠ ألف ريال في برامج خدمة المجتمع المحلي منذ عام ٢٠١٢

الدقم - الدقم الاقتصادية :

استثمرت شركة عمان للحوض الجاف في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ مبالغ تجاوزت الـ ٢٠٠ ألف ريال عماني في برامج مباشرة لخدمة المجتمع المحلي بولاية الدقم بشكل خاص ومحافظة الوسطى بشكل عام كما منحت الشركات المحلية ٩ عقود لتوفير خدمات متنوعة للشركات المحلية تشمل الصبغ واللحام والنظافة والتغذية وغيرها، بالإضافة إلى قيام الشركة بتوظيف ١٥٨ شابا من أهالي الدقم منذ عام ٢٠١٢ وحتى منتصف عام ٢٠١٥.

واشتملت البرامج التي قامت شركة عمان للحوض الجاف بتمويلها في عام ٢٠١٢: تأهيل ملعب كرة القدم بولاية الدقم، وبناء ملعب لكرة القدم والكرة الطائرة لفريق رأس مدركة بولاية الدقم لتشجيع شباب تلك المنطقة على ممارسة الأنشطة الرياضية، وتقديم الحقيبة المدرسية بعنوان (العودة إلى المدارس) لمدارس ولاية الدقم، وتقديم دعم مادي لجمعية النور للمكفوفين (فرع الداخلية) للمساعده في بناء المكاتب الخاصة بهم، كما كانت الشركة الراعي الرئيسي لمؤسسة (B& W Sudoku) المهتمة بمرض التوحد وقد قامت هذه المؤسسة بإشراك مرضى التوحد من ولاية الدقم في برامجها.

وخلال عام ٢٠١٣ قامت شركة عمان للحوض الجاف بتمويل (١٨) برنامجا من بينها: رعاية الندوة التوعوية للسلامة البحرية للصياد العماني، وتأهيل ملعب كرة القدم لفريق ظهر الرياضي بولاية الدقم، ودعم ملتقى مسقط الخامس للشباب الذي أقيم بولاية الدقم في الفترة من ١٥إلى ١٩ ديسمبر ٢٠١٣م، ودعم إنشاء مظلة الطابور بمدرسة هيتام للتعليم الأساسي بولاية الدقم.

وفي عام ٢٠١٤ قامت الشركة بتمويل ورعاية ١٤ برنامجا وفعالية تضمنت: تكريم الطلاب المجيدين بمدارس ولاية الدقم للعام الدراسي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م، ورعاية فعاليات الرياضيات والإحصاء في نسختها الثالثة لجماعة الرياضيات بجامعة السلطان قابوس وقد أقيمت الفعالية في مدارس ولاية الدقم، كما قامت الشركة بتمويل تسوير المجالس العامة بمنطقة ظهر وهيتام، وإعادة بناء مصلى العيدين بولاية الدقم. وصيانة المجلس العام بقرية ظهر ومنطقة رأس مدركة.

وخلال عام ٢٠١٥ قامت شركة عمان للحوض الجاف برعاية عدد من البرامج والفعاليات من بينها: ملتقى الدقم المجتمع والاقتصاد (الثاني)، ومهرجان محوت للمزاينة والمحالبة، وحفل تكريم الطلاب المجيدين بمدارس ولاية الدقم، وإعادة بناء مصلى العيدين بقرية رأس مدركة بولاية الدقم، وحفر بئر في محمية جعلوني لخدمة السكان، ودعم إقامة المركز الصيفي بمدرسة ظهر، وتقديم الدعم المادي للجمعية العمانية للمعوقين لتغطي أنشطتها محافظة الوسطى.

تشجيع الشباب على ممارسة الأنشطة الرياضية وتقديم الدعم للحقيبة المدرسية وتكريم الطلاب المجيدين

ملتقى مسقط للشباب إحدى الفعاليات التي قامت شركة عمان للحوض الجاف برعايتها

إحدى المتدربات تتسلم شهادتها في ختام البرنامج المنفذ بالتعاون مع جامعة نزوى

تمويل ٥ منح دراسية للحصول على البكالوريوس

شركة تنمية الدقم تنفّذ برنامجا طموحا للمسؤولية الاجتماعية

الدقم - :

أكد عبدالله بن علي الهطالي نائب رئيس لجنة المسؤولية الإجتماعية بشركة تنمية الدقم أن الشركة تنفّذ برنامجا طموحا للمسؤولية الاجتماعية يعكس سعي الشركة لبناء علاقة تكاملية مع المجتمع المحلي وتعزيز استفادة الأهالي من المشروعات التي تنفذها الشركة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقال إن الشركة أعدت برنامجا خاصا بها للمسؤولية الاجتماعية يشتمل على عدة مبادرات تخدم المجتمع المحلي في الدقم بشكل خاص والجمعيات التخصصية بشكل عام، مؤكدا أهمية هذه المبادرات في تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع.

وتعتبر شركة تنمية الدقم شركة حكومية تتوزع أسهمها مناصفة بين الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) وشركة عمان للحوض الجاف وتم إنشاؤها بهدف توفير مستوى راق من الوحدات السكنية والمرافق الترفيهية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لخدمة العاملين في المنطقة وقد بدأت الشركة في عام ٢٠١٠ تنفيذ أول مشاريعها المتمثل في المرحلة الأولى من مدينة واجهة الدقم وتستعد في الفترة الحالية لتنفيذ المرحلة الثانية.

التركيز على البرامج التعليمية والتدريبية

وقال عبدالله الهطالي إن الشركة قامت بدعم عدد من البرامج والفعاليات المجتمعية وقد تم التركيز على البرامج التعليمية والتدريبية انطلاقا من رؤية الشركة بأهمية تأهيل الكوادر المحلية من أبناء ولاية الدقم بشكل خاص ومحافظة الوسطى بشكل عام للعمل في مختلف المشاريع التي يتم تنفيذها بالمنطقة.

وأضاف: وقعت الشركة في شهر أغسطس اتفاقية تمويل مع وزارة التعليم العالي تقوم الشركة بموجبها بتمويل ٥ منح دراسية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة بالسلطنة للحصول على درجة البكالوريوس في تخصصات مختلفة هي: تقنية المعلومات والتمريض والتجارة والإدارة والهندسة المعمارية.

وأشار إلى أن التخصصات التي تم اختيارها تواكب احتياجات المشاريع التي تشهدها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مؤكدا أن تأهيل الشباب العماني ورفع مستوياتهم الدراسية يعتبر أحد الأولويات التي تركز عليها برامج الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية نظرا للمساهمة الإيجابية لمثل هذه البرامج في الإعداد المناسب للشباب للعمل سواء في المشاريع التي يتم تنفيذها بالمنطقة أو خارجها.

عبدالله الهطالي: نركز على بناء علاقة تكاملية مع المجتمع وتعزيز استفادة الأهالي من المشروعات المنفذة

برنامج تدريبي بجامعة نزوى

ونوه في هذا الصدد بقيام الشركة بتوقيع إتفاقية مع معهد التعلم مدى الحياة التابع لجامعة نزوى لتمويل برنامج تدريبي لـ١٨ مواطنا من سكان ولاية الدقم على وجه الخصوص ومحافظة الوسطى بشكل عام ممن أنهوا الصف الثاني عشر بمدارس التعليم العام. وقال ان هذا البرنامج تم تنفيذه من قبل معهد التعلم مدى الحياة التابع لجامعة نزوى وأقيم بحرم الجامعة بولاية نزوى واشتمل على ثلاث دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية للمبتدئين والمهارات المكتبية الحديثة مشيرا إلى أن البرنامج تم اختتامه في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ برعاية سعادة الشيخ محسن بن حمد المسكري والي الدقم.

وأشار إلى أن هذا البرنامج استهدف رفع مستوى التحصيل العلمي للمتدربين من خلال التركيز على الاستفادة القصوى من المواد التعليمية التي توفرها الجامعة وقد وضع الطرفان في الاعتبار تذليل أي تحديات تواجه المتدربين بالإضافة إلى توفير سكن للطالبات داخل الحرم الجامعي وسكن للطلاب في مساكن الطلاب الخارجية مع توفير النقل من السكن إلى الجامعة والعكس وتوفير الوجبات الغذائية.

دعم الجمعيات

وقال إن شركة تنمية الدقم قامت أيضا بتقديم دعم مادي لعدد من الجمعيات هي: جمعية النور للمكفوفين والجمعية العمانية للسرطان والجمعية العمانية لمرض السكري والجمعية العمانية لأصدقاء المسنين، مشيرا إلى أن الشركة تهدف من خلال هذا الدعم إلى تعزيز دور هذه الجمعيات في خدمة المجتمع.

عبدالله الهطالي

رئيسة جمعية المرأة العمانية بالدقم:

برامج المسؤولية الاجتماعية ساهمت في تعزيز مساهمة المرأة في التنمية

السيد كامل بن فهد يطلع على جناح جمعية المرأة العمانية لدى رعايته افتتاح ملتقى الدقم المجتمع والاقتصاد الثاني

الدقم - الدقم الاقتصادية:

قالت نشيلة بنت باروت الجنيبية رئيسة جمعية المرأة العمانية بالدقم إن برامج المسؤولية الاجتماعية التي تم تنفيذها بولاية الدقم خلال السنوات القليلة الماضية ساهمت في تطوير قدرات المرأة بالولاية وتعزيز مساهمتها في التنمية التي تشهدها البلاد، مؤكدة أن البرامج التي نفذتها الجمعية بالتعاون مع الشركات والجهات الحكومية الداعمة والممولة ساهمت في تحقيق الكثير من الأهداف التي ترمي إليها الجمعية.

واستعرضت في تصريح لمجلة الدقم الاقتصادية البرامج التي نفذتها الجمعية منذ تأسيسها في ١٧ أكتوبر ٢٠١٤، مشيرة إلى أن الجمعية قامت بتنفيذ العديد من البرامج والفعاليات من بينها برنامج تدريبي في مجال الحاسب الآلي لـ ١٠٠ فتاة بتمويل من شركة مصفاة الدقم وقد تضمن البرنامج معلومات عن أساسيات الحاسب الآلي والشبكة العالمية للمعلومات وبرامج الأمان وغيرها من الموضوعات الأخرى التي ساهمت في تطوير مهارات الفتيات في مجال الحاسب الآلي، كما قامت الجمعية بتنظيم معرض حرفي لمنتجات المرأة، وتنفيذ برنامج لرعاية المسنين، وآخر لأعمال المرأة الساحلية.

وقالت إن الجمعية قامت في مطلع عام ٢٠١٥ بتدشين برنامج رعاية الأمومة والطفولة الذي تم من خلاله افتتاح روضة الأطفال، كما تم تنفيذ برنامج فحص أمراض السكري والضغط وتم تشكيل فريق عمل قام بزيارات ميدانية للأهالي في مناطق سكناهم لتوعيتهم بهذه الأمراض وإجراء الفحوصات اللازمة لهم، ونظمت الجمعية أيضا برنامج إفطار صائم، وشاركت في مهرجان صلالة السياحي في دورته الأخيرة التي عقدت صيف ٢٠١٥.

وأكدت أن هذه البرامج ساهمت بشكل كبير في توظيف قدرات الفتيات في الولاية في أعمال تعود عليهن بالنفع والفائدة وصقل مهاراتهن وتطويرها بما ينعكس إيجابا عليهن بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، مشيرة في هذا الصدد إلى معرض فن المناظر الطبيعية والمجوهرات الذي أقيم في شهر أكتوبر ٢٠١٤ بفندق كراون بلازا الدقم وتم خلاله عرض نحو ٤٠ لوحة فنية ومجموعة من المجوهرات والحلي، وقالت إن هذا المعرض عكس قدرات الفتيات اللاتي شاركن في ورش العمل ضمن مبادرة (وضحة) التي دشنتها مصفاة الدقم بالتعاون مع جمعية المرأة العمانية في الدقم وتضمنت تنفيذ برنامجين تدريبيين الأول في مجال تصميم المجوهرات والثاني في مجال رسم المناظر الطبيعية بمشاركة ٨٠ فتاة من الولاية واستمر البرنامجان لمدة أسبوع واحد وقامت بتنفيذهما متخصصات عمانيات في مجال الفنون وتصميم المجوهرات.

وقالت رئيسة جمعية المرأة العمانية بولاية الدقم إن المبادرات التي تم تنفيذها في عام ٢٠١٥ ساهمت في تعزيز قدرات المرأة العمانية لتكون شريكا أساسيا في التنمية التي تشهدها البلاد، مؤكدة أن المرأة العمانية بولاية الدقم استفادت من برامج المسؤولية الاجتماعية التي تم تنفيذها بالولاية خاصة البرامج المتعلقة بالتعليم والتدريب وتطوير القدرات والمهارات وتوفير فرص العمل.

وأشادت في ختام تصريحها بدور مكتب والي الدقم وشركة مصفاة الدقم وهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في مساندة الجمعية ودعم أنشطتها بما يحقق أهدافها.

٨٠ فتاة استفادت من مبادرة (وضحة) في مجال تصميم المجوهرات ورسم المناظر الطبيعية

عبد العزيز الهنائي
abdulaziz.alhinai@duqm.com

المسؤولية الاجتماعية للشركات

تستخدم معظم المؤسسات تعبير (المسؤولية الاجتماعية للشركات) بكلماته الثلاث الشهيرة اليوم على نطاق واسع للإشارة إلى مسؤوليات الشركات نحو المجتمع الذي تتواجد وتعمل فيه، إلا أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني أكثر من هذا بكثير.

تعتقد هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم (الهيئة) أن أهمية النهج الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية للشركات تتزايد فيما يتعلق بتعزيز القدرة التنافسية لأي شركة، حيث يحقق هذا النهج فوائد من حيث إدارة المخاطر، ووفورات في التكاليف، والحصول على رأس المال، وعلاقات الزبائن، وإدارة الموارد البشرية، والقدرة على الابتكار. كما يشجع المزيد من المسؤولية الاجتماعية والبيئية من قطاع الشركات عندما تلحق الأزمات الضرر بثقة المستهلكين ومستويات الثقة في الأعمال التجارية.

تقدم المسؤولية الاجتماعية للشركات مجموعة من القيم لبناء مجتمع أكثر تماسكا تعتمد عليه عملية الانتقال إلى نظام اقتصادي مستدام كما هو وارد أدناه في تعريف الهيئة للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

تعرف الهيئة المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها أفعالنا التي تركز على البيئة، والأداء الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن تأثير المنطقة الاقتصادية على أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

تظهر الهيئة التزامها المستمر بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تمويل، وتشجيع، ودعم، وتنظيم والمشاركة في الأنشطة التي تغذي روح المجتمع، وتعزز نمط حياة متوازن لموظفيها، وتساعد في الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للدقم ككل ومحافظة الوسطى بشكل خاص.

وبينما تواصل المسؤولية الاجتماعية للشركات تعزيز مكانتها في المؤسسات، تواصل تصورات بعض الجهات المعنية القلق كما نرى في مقال كيه بي إم جي أدناه.

أساطير المسؤولية الاجتماعية للشركات: مفهوم يساء فهمه (كيه بي إم جي ٢٠١٣)

في غياب تعريف مقبول عالميًا للمسؤولية الاجتماعية للشركات، توجد بعض الأساطير التي تحيط بالمفهوم:

أسطورة ١ :

تستثمر الشركات المال، لذلك تقرر طريقة عمل مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تقول الفكرة أنه لما كانت الشركات تستثمر المال في المجتمع، فهي التي تقرر طريقة عمل مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولكن هذا ليس صحيحًا. فالمسؤولية الاجتماعية للشركات التي تقودها أية مؤسسة وحدها قد لا تولد النتائج المرجوة. إذا يجب إشراك أصحاب المصلحة من البداية في تحديد المبادرة لإنجاحها. ولا ينبغي أن تفترض الشركات أنها تفهم احتياجات المجتمع من خلال تناولها على علاتها. إذ يجب النظر في احتياجات أصحاب المصلحة في السياق والثقافة المحليين.

أسطورة ٢ :

الموارد المالية وحدها قادرة على تلبية احتياجات المسؤولية الاجتماعية لأي مؤسسة.

في الواقع، ليست الموارد المالية سوى جزء من المعادلة. بالإضافة إلى الموارد المالية، وبنفس القدر من الأهمية أو أكثر، يجب أن تحدد برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بوضوح وتكون مصحوبة بشكل جيد بموارد بشرية كافية إذا أريد لها أن تحقق الأهداف المرجوة.

أسطورة ٣ :

المسؤولية الاجتماعية للشركات قابلة للتبديل مع رعاية الشركات أو تبرعها أو الأنشطة الخيرية الأخرى. وحتى الآن يقتصر تركيز الممارسات التجارية المسؤولة في القطاع الربحي إلى حد كبير على المشاريع الخيرية المرتكزة على المجتمع.

في حين أن هذا ربما كان مرتبطًا بالسياق التاريخي في منتصف التسعينات عندما صاغ كارول تعريفه، وقد تخطى التفكير الحالي في المسؤولية الاجتماعية للشركات العمل الخيري ليشمل في الواقع جميع القطاعات الداخلية والخارجية للعمليات التجارية: الموظفين، والبيئة، والسوق والمجتمع.

في الختام، في حين تواصل المسؤولية الاجتماعية للشركات لتصبح شريكًا جادًا لأي مؤسسة، بدأت منظمات عالمية متعددة وضع آليات لقياس والإبلاغ عن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وقد وضعت المنظمة الدولية للمعايير على مدى السنوات الخمس الماضية آلية للتوجيه توضح للمؤسسات كيفية العمل بطريقة مسؤولة اجتماعيًا، أي التصرف بطريقة أخلاقية وشفافة تساهم في صحة ورفاهية المجتمع.

أطلق المعيار في عام ٢٠١٠ وتداول بشأنه العديد من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم، وممثلين عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية والصناعة ومجموعات المستهلكين والمنظمات العمالية لتطويره، مما يعني أنه يمثل الإجماع الدولي. (المرجع www.iso.org ٢٠١٥)

وخلافًا لمعايير المنظمة الدولية للمعايير الأخرى مثل أيزو ٩٠٠ للجودة وأيزو ١٤٠٠٠ للبيئة يعمل أيزو ٢٦٠٠٠ على ٣ ركائز هي التنمية الاقتصادية والبيئة والمسؤولية الاجتماعية للشركات ولكن على عكس نظرائه الآخرين ليس إلزاميا ولا يمكن اعتماده على الرغم من أنه طوعي.

بينما كانت الحكومات مسؤولة عن كافة الجوانب المتعلقة بالمجتمعات بكل معنى الكلمة، تقوم اليوم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة بحمل هذا العبء كذلك. وبينما لا تزال المنظمات غير الحكومية تدعم المبادرات الأسرية والاجتماعية، فقد أدرك القطاع الخاص اليوم أن تركيزه يجب أن يميل نحو التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في مجال أعماله فضلاً عن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية، والمنتجات المحلية، وتطوير المواهب كجزء من قيمتها المحلية.

مصباح قطب
كاتب مصري متخصص في الشؤون الاقتصادية
mesbahkotb@gmail.com

لكي تكون المسؤولية اجتماعية حقا؟

نبيتُ ونصحو على الجدل حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهل هي عمل اختياري أم إجباري؟ هل هي ترتيبات إضافية بعد قيام الشركة بكامل التزاماتها القانونية (ضرائب/ قوى عاملة/ أمن صناعي/ خدمة زبائن ... الخ) أو يتم خصم تكاليفها من تلك الالتزامات؟ هل هي (موضة) أو فكرة ذات استدامة ولها جذور؟ هل يجب القيام بكل متطلباتها العشرة التي ينص عليها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة للشركات (مبادرة تطوعية بحتة) أو أنه يمكن العمل ببعض منها فقط؟ هل تختلف المسؤولية باختلاف المجال أو القطاع الذي تعمل به الشركة؟ هل ما ينطبق على الشركات الخاصة ينطبق على العامة بشأنها؟.

لن أقدم إجابات على تلك الاسئلة لاعتقادي بأن ما هو مطلوب أكثر. بلورة أداة عملية لقياس الاثر الذي تخلفه مبادرات الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية قياسا دقيقا، وتجهيز استبيانات مدققة علميا لرصد توقعات الجمهور من الشركات وتقييمه لما قدمته على ارض الواقع، وذلك حتى نصوّب المسارَ كلما احتاج الى تصويب.

المعروف ان الشركات المنطوية تحت لواء مبادرة الامم المتحدة تعد وتقدم تقارير سنوية عن أعمالها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في أركانها المختلفة إلى قيادة المبادرة وتنشرها على مواقعها أو صفحاتها الاليكترونية لكن ذلك لا يكفي لعمل تقييم متكامل ولابد من أدوات اخرى.

إن ألف باء الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والدولة التي تتواجد بها الشركة هو ألا يكون تحقيق ربح للشركة عائداً الى أمور غير مقبولة أخلاقياً أو قانونياً كتشغيل الأطفال أو الإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل، أو الحرمان من الحقوق الأساسية للفرد، أو ناتجا عن فساد، أو عن ممارسات ضارة بالبيئة. غير أن ذلك ينطبق على كل نشاط انساني هادف للربح أو حتى غير هادف للربح، فالحديث يدور عن مثل ومبادىء ينبغي ان تحكم كل سلوكيات الافراد والجماعات، ثم ان الوقوف عند هذه المُثل لا يقدم الكثير للتحليل الواقعي للأمور. لا ينكر إلا جاحد أن الشركات العربية الكبرى تقدم للمجتمع العام أو المحيط بها أو هما معا الكثيرَ حاليا ليس انطلاقا من مبادىء اتفاق الامم المتحدة فحسب ولكن أيضا وربما أساسا من دوافع ذاتية لها علاقة بالدين والضمير والشعور بالواجب والانفعال بالروابط الاجتماعية، كما لا ينكر إلا جاحد أيضا ان عاملين بالشركات الكبيرة عربية أو عالمية يقومون بأعمال مهمة للغاية لمساعدة المحتاجين والمرضى والاطفال والفقراء والنساء المعيلات في افريقيا أو في دول النشاط أو في بلد كمصر أو غيرها ويتكبد بعضهم مشاقَ جبارة لمواصلة العطاء في المساعدة أو التبرع بالدم أو توفير الملابس والأغطية والأدوية أو إطعام صائمين أو تحسين البيئة أو توفير المياه النقية وخدمة الصرف الصحي للأشد فقرا وغير ذلك. تتم تلك الأعمال بنوايا صادقة أو يجب ان تكون صادقة فليس بمقدور أحد أن يحاكم النوايا، لكن ذلك لا يمنع من أن يرصد المرءُ ممارسات تتم تحت عنوان المسؤولية الاجتماعية لكن ليس لها من هدف إلا المباهاة، أو إيجاد طلب أكثر على خدمة أو سلعة تقدمها الشركة المانحة (شأن بعض الدول التي تقدم منحا لتزيد من احتياجات البلد الممنوح إلى سلع أو خدمات معينة منها). ويلمس المرء أيضا كيف ان بعض الساسة أو الاعلاميين أو الفنانين يحققون منافع غير مستساغة من جراء تدخلهم في باب المسؤولية الاجتماعية لبعض رجال الأعمال أو الشركات بحجة تقديم خدمات أو استشارات أو المعاونة في التوزيع أو التعريف بمن يحتاج أو حتى لـ (برْوَزَة) عملية العطاء أو إظهارها أبهى في عيون الرأي العام.

يحدث أحيانا أيضا ان يكون القيام بالمسؤولية الاجتماعية هو مجرد استجابة لتوجيه من مسؤول تريد الشركة ان تحظى برضاه حتى يمنحها موافقات مطلوبة أو ليتغاضى عن خطأ ارتكبته، أو ليصنع المسؤول لنفسه شهرة على حساب ما تقوم به الشركة اجتماعيا □ بتوجيهه - ، وقد يقوم البعض بالمسؤولية فقط لانه يريد ان يغطي على أخطاء أو مخالفات ارتكبتها الشركة، أو لان القانون يسمح بالتبرع بنسبة من الارباح يتم خصمها من الوعاء الضريبي وبالتالي فان الشركة ستدفع الأموال في كل الحالات وقد ترى ان الافضل لها ان تضخها مباشرة في المجتمع بدلا عن دفعها للخزانة العامة.

كل ما سبق هو العيوب المرصودة في حقل ممارسة الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية قد يكون فيه مبالغات أو سوء فهم أو سوء تقدير، لكن وجود هذه العيوب بدرجة أو بأخرى يجعل من الحتمي - كما قلت - إيجاد مقاييس علمية لتقييم الاثر الاجتماعي لما تقدمه الشركات وما تمنحه أولويةً وما يقدمه عاملوها. وإذا جاز لي ان أقترح لضمان فاعلية ما يتم تقديمه فأنا أوصي بالتعليم والتدريب، التعليم والتدريب، التعليم والتدريب...

لا شيء أنفعُ للأمم وأجدى لمستقبلها من التعليم وتطوير التعليم والتدريب الحديث وبناء القدرات في المجمل. لقد قلتُ لمسؤولين في البنك الدولي خلال زيارة منذ أشهر إلى واشنطن: (تخيلوا معي لو ان البنك الدولي ترك كل ما يُعنى به من أنشطة ومشاريع وركز منذ قيامه على إصلاح وتطوير التعليم في العالم ... ماذا كان سيكون شكل البشرية الان) ؟

ولأن المقال ينشر في مجلة تغطي كل ما يخص اللوجستيات والمناطق الوجستية والنقل البحري وأنشطة الموانىء فان المرء يتصور ان توفير برامج تعليم تنفيذي وبرامج تطوير مهني معتمد لجميع مستويات الإدارة بداخل الشركات وللمتعاملين معها بل ولابناء الموردين لها أو المشترين منها لهو عمل جلل. ومثله دعم البحوث المتقدمة في مجال الخدمات اللوجستية، وتنظيم منتديات وفعاليات ذات صلة، وحشد جهود كافة مطوري الخدمات اللوجيستية باتجاه تحقيق انجاز كبير مشترك يترك بصمة في مجال التعليم والتدريب أو حتى في غيرهما، وتبادل الخبرات وتأهيل المستثمرين من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليستطيعوا التقدم والمنافسة، ورعاية أقسام النقل الدولي واللوجستيات في الاكاديميات المختلفة وإرسال بعثات الى جهات مثل: المعهد الهولندي للوجيستيات المتقدمة ومركز (زاراجوزا) اللوجيستي باسبانيا وجامعة سنغافورة الوطنية، أو المؤسسة الدولية للخدمات اللوجستية في (سيئول) أو الاكاديمية العربية للنقل البحري. كل ذلك من شأنه إحداث نقلة كبرى في التنمية وفي نشاط اقتصادي شديد التشابك مع كافة الانشطة، حيث للدول العربية ميزة واضحة فيه لوقوع الكثير منها على خطوط التماس المهمة للتجارة العالمية.

هذه اقتراحات مواطن وهي لا تلغي فكرة ابتكار معايير تقييم للنشاط الاجتماعي للشركات والاستفادة من آراء الجمهور في تغيير أوليات النشاط أو تعديلها ليفيد منها المجتمع أعلى استفادة ممكنة، وكل ذلك حتى تستقر العلاقة بين الشركة ومحيطها وعالمها العربي، ويترسخ مستوى جديد من الاستقرار الاجتماعي ما أحوجنا إليه.

الرئيس التنفيذي لمجموعة النهضة للخدمات لـ الدقم :

واثقون من نجاح المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.. واستثماراتنا مبنية على أسس واقعية

الدقم: صالح بن نبهان المعمري :

في لقاء جمع محرر مجلة الدقم بستيفن توماس الرئيس التنفيذي لمجموعة النهضة للخدمات عند زيارته التفقدية لمشروع قرية النهضة والذي ينتظر من هذا المشروع الاستثماري الخاص توفير ١٦ ألف سرير في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. قال ستيفن: يعد هذا المشروع واحدا من اهم المشاريع التي تقوم بها مجموعة النهضة للخدمات بالسلطنة وقد ضُخ فيه ٢٠٠ مليون دولار أي أكثر من ٧٧ مليون ريال عماني ليقام في منطقة وسط المدينة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وهي قريبة أيضا من المنطقة السياحية وهذا الموقع الذي يتوسط خدمات المنطقة قريب من اغلب المشاريع الاستراتيجية هنا.

وأضاف توماس: إن مشروع قرية النهضة بهذا الحجم ينفذ في منطقة تبعد عن مسقط أكثر من ٥٥٠ كم لهو إيمان بتطور ونمو وتوسع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مع يقيننا بزيادة الطلب على خدمات هذه القرية خلال الفترة القادمة، وتابع قائلا: لم يأتِ قرار الاستثمار في المنطقة باحتمالات فرص النجاح بل نحن على يقين من نجاح المشروع.

ستيفن لدى حديثه للمحرر

مواكبة ازدياد الطلب

وأجاب ستيفن عن خطة توسع المشروع ما إذا زاد الطلب على خدمات الإقامة في المنطقة: اننا رسمنا خططا تواكب تطور مشاريع المنطقة وتوسعات استثماراتها المتنامية حيث وضعنا في تصوراتنا اعتبارات زيادة الطلب والنمو وسنواكب الطلب بتطوير مشروع قرية النهضة مقدمين خدمات عالية الجودة لمن سيقيم في هذه المدينة المتكاملة.

معايير عالمية

وحول معايير الإقامة قال: ان مواصفات الإقامة في قرية النهضة للخدمات مواكبة للمعايير التي تشترطها وزارة القوى العاملة بالسلطنة وضمن معايير واشتراطات منظمة الأمم المتحدة ومعايير المنظمة العالمية للعمال مع مراعاة بيئة الإقامة والتهوية وإدارة المخلفات والتجمعات والخدمات الصحية، وفي الوقت نفسة نسعى لان تصبح المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بيئة منافسة في سوق العقار حيث تقدم معايير عالية الجودة وبأسعار تنافسية يمكن للمستثمرين وأصحاب المشاريع الكبيرة الإقامة في المنطقة بأريحية وهدوء وأمان وفي وضع صحي مع توفر خدمات التغذية التي ترضي أي نزيل يقطن في المنطقة جاء من انحاء العالم سواء جاء لمهمة عمل أو انه يعمل في أحد المشاريع هنا أو حتى جاء للسفر والسياحة والترفيه.

فرص عديدة في قطاع اللوجستيات

وقال ستيفن: إن قطاع اللوجستيات والخدمات المرتبطة به قطاع كبير في العالم ونحن نؤمن بالفرص المتاحة به في سلطنة عمان بشكل عام والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل خاص.

المؤشرات الرئيسية للمشروع	
إجمالي السعة السريرية	١٦٩٦٠ وحدة سريرية
المساحة الكلية للأراضي	٢٠٠٠٠٠ متر مربع
مساحة البناء	١٧٧٠٠٠ متر مربع
تاريخ بدء التنفيذ	ابريل ٢٠١٤
متوقع الانتهاء	منتصف ٢٠١٦

وحول تفاصيل المشروع أكد على ان اعمال المشروع تسير بخطى ناجحة حيث سيوفر بعد افتتاحه المؤمل بعد منتصف ٢٠١٦ مجموعة من الغرف المخصصة لكبار المسؤولين مع وسائل الاستجمام والترفيه وغرف مزدوجة بسريرين وغرف تحتوي على ٤ أسرة وأخرى ذات ٦ أسرة.

وقال ستيفن نحن نتابع جهود الحكومة لتطوير المنطقة وتنفيذ مشاريع البنى الأساسية وتشييد الطرق وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات وتجهيز مشاريع حيوية مثل المطار وميناء الدقم بالإضافة إلى الاستثمارات النوعية مثل الحوض الجاف والمشاريع الأخرى قيد التنفيذ، ولا شك ان هذا سوف يجذب رؤوس أموال القطاع الخاص تدريجيا وسيساهم في دخول الشركات الاهلية المحلية للعمل في المنطقة.

معلومات عن قرية النهضة

يعتبر مشروع قرية النهضة بالدقم ضمن سلسلة مشاريع مجموعة النهضة للخدمات التي تم البدء بتنفيذها في ابريل ٢٠١٤، وتوفر هذه القرية خدمات الإقامة بكافة أنواعها لتتناسب

استثمرنا ٢٠٠ مليون دولار لإنشاء مدينة متكاملة تواكب تطلعات سكانها

الفرص المتوفرة في قطاع اللوجستيات عديدة .. والدقم مهيأة للمنافسة

استثمارات الحكومة في البنية الأساسية عامل جذب لرؤوس أموال القطاع الخاص

مع المستويات الوظيفية للنزيل، مع توفر خدمات الطعام، ومركز ترفيهي، ومحلات تجارية مختلفة، وعيادة صحية، وخدمات تنظيف الثياب، وخدمات الحراسة والأمن.

إن هذا المشروع يعتبر أحد المشاريع الرائدة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ويتكون من مجمع سكني يتسع لـ ١٦ ألف شخص بكافة فئاتهم ومستوياتهم الوظيفية ويخدم احتياجات المنطقة والمشاريع الأخرى من السكن الوظيفي للعمالة المؤقتة أثناء فترة الإنشاء والعمالة الدائمة أثناء فترة التشغيل لهذه المشاريع.

وقد اعتمد المشروع - الذي يعد معلما معماريا في مشاريع التطوير السكني في الدقم - تصاميم هندسية تتناسب مع الهوية الحضارية والمكانية للمنطقة ويتميز بتنوع في طبيعة الغرف التي يوفرها لتتناسب مع المستويات الوظيفية المختلفة.

مركز الخدمات المتكامل

يضم مركز الخدمات المتكامل في قرية النهضة عددا من المرافق مثل المطاعم والمخبز والمركز التجاري والعيادة ومحل غسيل الملابس ومركز اللياقة البدنية ومكتب تخليص الاعمال ومركز الصيانة والملعب وقاعات الخدمات، وسوف يقدم مركز الخدمات خدمة النقل من والى مقر العمل.

ويوفر المشروع خدمات السكن والإقامة التي تعتمد على المعايير الوطنية والدولية وبما يتفق ومتطلبات منظمة العمل الدولية من حيث الشروط الصحية والسلامة العامة ومستوى الرفاهية وتوفير الخدمات المساندة، وسيقوم المشروع على توفير هذه الخدمات على أساس من الكفاءة الاقتصادية وبأسعار مناسبة ومنافسة.

استغرقت ٣ أشهر بمشاركة ٥٠٠ عامل واستخدام ٢٠٠٠ طن حديد

السفينة اليونانية (أوليمبيك ليوبارد) ترسو بالحوض الجاف بعد اكتمال تحويلها

شركة عُمان للحوض الجاف تسلم السفينة اليونانية المحولة الثانية بنجاح

الدقم - الدقم الاقتصادية :

أنهت شركة عُمان للحوض الجاف بنجاح تحويل السفينة اليونانية (أوليمبيك ليوبارد) من ناقلة حديد ونفط خام الى ناقلة نفط خام فقط وتسليمها في وقت قياسي، وتعد هذه ثاني سفينة من الشركة اليونانية (سبرينجفيلد) للملاحة البحرية يتم تحويلها في الحوض الجاف بالدقم، وقد استغرقت مدة التحويل ثلاثة أشهر بمشاركة ٥٠٠ عامل واستخدام ٢٠٠٠ طن حديد.

وقال سعادة الشيخ الدكتور عبدالملك بن عبدالله الهنائي رئيس مجلس إدارة شركة عمان للحوض الجاف إن عملية التحويل تأتي في أعقاب مشروع مماثل أكملته شركة عمان للحوض الجاف بنجاح في شهر يناير ٢٠١٥ وبذلك يكون هذا هو المشروع الثاني من نوعه من الشركة نفسه، موضحاً ان ذلك يدل على مدى ثقة المالك في إمكانيات شركة عمان للحوض الجاف، وقدرة موظفيها والمهارات التي يمتلكونها في التعامل مع مثل هذا النوع من الأعمال الذي ضمن أولويات الشركة في الفترة القادمة، مشيرا الى أن رؤية الشركة تتمثل في أن تصبح أفضل شركة حوض جاف في الشرق الأوسط، وتسعى دائما للنمو والتطور المستمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نجاحها في كسب ثقة المتعاملين معها.

من جانبه أشار الدكتور أحمد العبري نائب الرئيس التنفيذي للعمليات بالشركة إلى أنه تم إدخال السفينة في الحوض الجاف بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٥ لإجراء أعمال التحويل والصيانة المتكاملة التي تتضمن الطلاء وتجديد بعض القطع الاستهلاكية وإصلاحها إضافة إلى وجود أعمال متعددة والقيام بأعمال تقنية مختلفة يديرها فريق عمل متكامل مهيأ من فنيين ومهندسين ومختصين يعملون وفق بيئة تتحقق فيها أعلى معايير الجودة.

من جهته أعرب ديمتريس باتريكيوس مدير عام شركة سبرينغفيلد للملاحة البحرية عن سروره باستلام السفينة، مشيداً بعملية التحويل التي أجريت للسفينة بجودة عالية كما حدث في سفينة (أولمبيك لاك) التي تم تحويلها في الحوض الجاف بالدقم في مطلع عام ٢٠١٥، معرباً عن أمله ان تكون هناك صفقات مماثلة مع شركة عمان للحوض الجاف في المستقبل استنادا للجودة وعلاقة العمل القوية التي تربط الشركة بفريق العمل بشركة عمان للحوض الجاف.

الجدير بالذكر أن شركة عُمان للحوض الجاف ومنذ تدشينها في عام ٢٠١٢ استقبلت حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٥ أكثر من ٣٦٣ سفينة من مختلف الأحجام من ناقلات النفط الخام العملاقة وسفن الحاويات وناقلات الغاز الطبيعي المسال وغاز النفط المسال وناقلات المواد الكيميائية وسفن نقل المركبات.

الرئيس التنفيذي لشركة تنمية الدقم:

نتطلع إلى استقطاب ٣٠٠٠ نسمة مع إنجاز المرحلة الثانية من مدينة واجهة الدقم

أجرى الحوار: محمد بن أحمد الشيزاوي

أعلن الشيخ إبراهيم بن سلطان الحوسني الرئيس التنفيذي لشركة تنمية الدقم أن الشركة ستبدأ تنفيذ المرحلة الثانية من مدينة واجهة الدقم مع نهاية العام الجاري (٢٠١٦) أو في الربع الأول من العام المقبل.

وقال في حديث خاص لمجلة الدقم إنه تم الإنتهاء من إعداد المخطط العام الأولي للمشروع وبعد اعتماده من مجلس الإدارة سنشرع في إعداد المخطط العام التفصيلي والتصاميم التفصيلية للخدمات والمباني ونتوقع إنجازها خلال الربع الأخير من العام الجاري (٢٠١٦)، وبحسب خطة الشركة سيبدأ تنفيذ الأعمال الإنشائية للمرحلة الثانية من مدينة واجهة الدقم أواخر العام الجاري أو في الربع الأول من عام ٢٠١٧ بعد الانتهاء من الدراسات المتبقية.

وأشار إلى أن المرحلة الثانية تعتبر مكملة للمرحلة الأولى التي تم افتتاحها رسميا في عام ٢٠١٤ وستكون مرتبطة بها، موضحا أن الشركة تسعى إلى أن تستوعب المدينة بعد اكتمالها حوالي ٣٠٠٠ نسمة مع توفير مختلف المرافق التي تحتاجها المدن الحديثة، مشيرا إلى أن المرحلة الأولى التي تتألف من ٣٤٤ وحدة سكنية (منها ٩٤ فيلا و٢٥٠ شقة) تضم ناديا ترفيهيا يحتوي على صالة رياضية وقاعة كبيرة للألعاب الجماعية وملعب اسكواش وملعب تنس وملعباً للكرة الطائرة الشاطئية وحوضي سباحة أحدهما عام والآخر مخصص للنساء، كما يحتوي النادي الترفيهي على فرع لبنك مسقط ومطعم ومجموعة من المحلات التجارية وقد قامت الشركة بتوفير جميع الخدمات التي تحتاجها المدينة من طرق وشبكات كهرباء وهاتف ومياه وصرف صحي ومحطة كهرباء رئيسية ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي.

مرافق جديدة بالمرحلة الثانية

وقال إن المرحلة الثانية من المخطط أن تضم أكثر من ١٠٠٠ وحدة سكنية بين فيلل وبيوت مدمجة وشقق ذات غرفة وغرفتين بالإضافة إلى مساحات مكتبية ومحلات تجارية. كما أن المخطط العام يحتوي على بناء مدرسة عالمية ومركز تجاري ومستشفى بـ ٨٠ سريرا ومسجد لخدمة المنطقة والسكان الذين يقطنون بالقرب من المدينة وسيتم تطوير النادي الصحي ليتسع لأعداد أكبر من المرتادين بما يتماشي مع زيادة عدد السكان.

وتوقع أن يستغرق تنفيذ المرحلة الثانية من مدينة واجهة الدقم بين ٣ إلى ٧ سنوات، وقال إن خطة الشركة هي البناء وفقا للحاجة وبما يتماشي مع زيادة الكثافة السكانية المتوقعة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ومستوى الطلب على الوحدات السكنية، وقد تم تقسيم المرحلة الثانية إلى عدة أجزاء سيتم العمل فيها بما يواكب ازدياد أعداد السكان بالمنطقة، مشيرا إلى أن الأولوية ستكون للمستشفى والمدرسة العالمية والوحدات السكنية والمبنى المخصص للمكاتب.

استثمارات الشركة

وتعتبر شركة تنمية الدقم إحدى الشركات الواعدة الرائدة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وهي شركة حكومية تتوزع ملكيتها على الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) وشركة عمان للحوض الجاف ويبلغ رأسمالها ١٠٠ مليون ريال عماني.

وقال الشيخ إبراهيم بن سلطان الحوسني الرئيس التنفيذي لشركة تنمية الدقم إن اجمالي استثمارات الشركة بعد اكتمال المرحلة الثانية من مدينة واجهة الدقم ستبلغ حوالي ١١٥ مليون ريال عماني، مشيرا إلى أن تكلفة المرحلة الأولى بلغت حوالي ٣٥ مليون ريال عماني فيما من المتوقع أن تبلغ تكلفة المرحلة الثانية حوالي ٨٠ مليون ريال عماني وسيتم تمويلها من خلال المساهمين والاقتراض من البنوك.

وأشار إلى أن استثمارات الشركة لن تقتصر على تشييد مدينة واجهة الدقم وإنما ستشمل عددا من الاستثمارات الأخرى التي تضيف قيمة جيدة للمستثمرين، وقال إننا بصدد القيام بدراسة الفرص الاستثمارية التي يمكننا الاستثمار فيها بالدقم وبعد إنجاز هذه الدراسة سيتم وضع استراتيجية طويلة الأجل للشركة توضح كافة المشاريع التي ستقوم بها الشركة لاعتمادها من قبل المساهمين.

الإقبال على المدينة

ونوه في حديثه بمستوى الإقبال على المدينة التي تستهدف تقديم تجربة مميزة للسكن في الدقم من خلال مجموعة من المرافق العصرية والنمط الحديث من الخدمات، مشيرا إلى أن المرحلة الثانية من المدينة ستكون أكثر تميزا وستضيف المرافق الجديدة كالمستشفى والمسجد والمدرسة العالمية والمركز التجاري خدمات عديدة لسكان مدينة واجهة الدقم ومختلف السكان في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والزوار.

وحصلت شركة تنمية الدقم على جائزة (أفضل مشروع سكني لعام ٢٠١٤) ضمن جوائز مجلة كنستركشن ويك «Construction Week» في نسختها الثالثة تقديرا لأهم المشاريع التطويرية والإنشائية في السلطنة كما حصلت الشركة على جائزة (أفضل مبنى لعام ٢٠١٤) ضمن جوائز شركة ميد للمشاريع لعام ٢٠١٤ وتعكس هذه الجوائز ما تتميز به مدينة واجهة الدقم من تصاميم مبتكرة وعصرية وما توفره المدينة من تسهيلات لسكانها.

وأشاد الحوسني بالتطور الذي شهدته الدقم خلال السنوات الأخيرة، وقال: لقد تغيرت الدقم بشكل جذري منذ أن بدأنا في تنفيذ المرحلة الأولى من المدينة في أواخر عام ٢٠١٠ وحتى اليوم، ففي ذلك الوقت كنا نحتاج إلى ما يقارب الساعة للوصول لموقع المشروع نظرا لوعورة الطريق، أما الآن فلا نحتاج أكثر من ١٠ دقائق بوجود طرق مسفلتة وبها إنارة وتربطك بأغلب المكونات الرئيسية في

أنجزنا التصاميم المبدئية للمرحلة الثانية ونتوقع التنفيذ قبل نهاية الربع الأول من ٢٠١٧

نعمل على إعداد استراتيجية طويلة الأجل للشركة تتضمن المشاريع المستقبلية والاستثمارات

الحوافز المقدمة للمستثمرين وتشييد المصفاة وسكة الحديد تضيف بُعداً عالميا للدقم

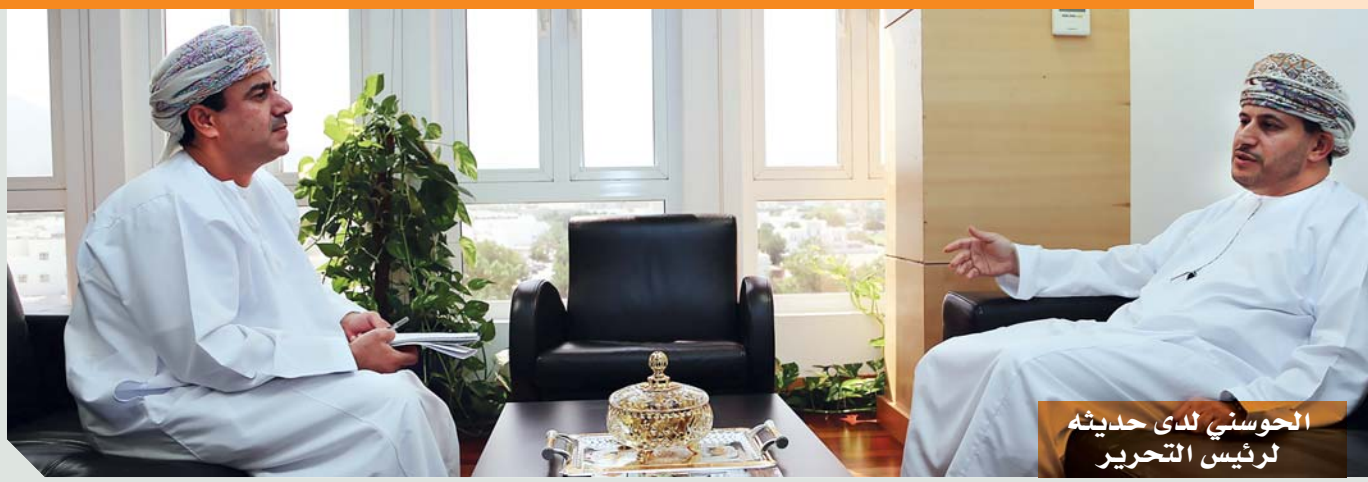

الحوسني لدى حديثه لرئيس التحرير

المنطقة الاقتصادية كالمطار والميناء والحوض الجاف والمناطق المختلفة السياحية والصناعية واللوجستية والسكنية. كما أن المنطقة شهدت تنفيذ عدد من المشروعات السياحية المهمة مثل فندق كراون بلازا الذي بدأ العمل فيه خلال نفس الفترة التي بدأنا فيها المشروع وقد جهز المشروعان في نفس الوقت. وتم أيضاء تشغيل فندق المدينة وفندق بارك إن ويتم حاليا العمل في مشروعي مساكن العمال والوحدات السكنية للأهالي، وكل هذه الإضافات تعطي ميزة مهمة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

تنشيط الحركة الاقتصادية بالدقم

وتطرق في حديثه إلى الإضافة التي تقدمها الشركة لتنشيط الحركة الاقتصادية بالدقم، وقال إن الدور الرئيسي الذي أنيط بالشركة هو تجهيز منطقة سكنية متكاملة تسهّل على الشركات والمؤسسات استقطاب الكفاءات البشرية للعمل والمعيشة في الدقم. وقد كانت الحكومة على دراية بأنه لا بد من وجود بعض المكونات الرئيسية التي تسهل على الموظفين الاقتناع بالسكن في الدقم مع عائلاتهم وعلى رأس هذه المكونات السكن الملائم والوسائل الترفيهية المختلفة. وبناء على ذلك قمنا بتشييد هذه المدينة ونحن الآن في طور استكمال المرافق الأخرى كالمستشفى والمدرسة والمركز التجاري بالإضافة إلى الوحدات السكنية. مؤكدا أن ما تقوم به الشركة مكمل لما تقوم به الجهات الحكومية الأخرى من شركات ومؤسسات.

وحول المشروعات التي تنفذها الشركة حاليا قال الشيخ إبراهيم بن سلطان الحوسني إن الشركة تقوم حاليا باستكمال مكونات المدينة حيث تمت ترسية مناقصة بناء مبنى الصيانة والتشغيل ويحتوي المبنى على مكاتب وسكن متكامل للموظفين التابعين لقسم إدارة الأصول وورشة للصيانة. ومن المتوقع إنجاز تشييد هذا المبنى في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٦.

مستقبل واعد للدقم

وأبدى الشيخ إبراهيم بن سلطان الحوسني الرئيس التنفيذي لشركة تنمية الدقم تفاؤله بالمستقبل الواعد للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال إن الدقم منطقة واعدة وتتميز بموقعها الإستراتيجي، إذ أنها في ملتقى الطرق البحرية بين الدول الآسيوية والأفريقية والأوروبية وهذه ميزة كبيرة تساعد كثيرا في تسهيل التبادل التجاري بين تلك المناطق اذا ما تم تخطيط المواقع اللوجستية بطريقة احترافية ودقيقه للمستثمرين والمصدرين والموردين. كما أن بناء المصفاة ومدّ سكة القطار مع تذليل العقبات وتسهيل الإجراءات للمستثمرين الخارجيين ستضيف بُعداً عالميا للمنطقة يمكّنها من استقطاب أفضل الشركات العالمية للاستثمار فيها، مشيرا إلى أن وجود العديد من العناصر الإيجابية سيشجع على الاستثمار في المنطقة ومن بينها استكمال مرافق البنية الأساسية كالميناء وسكة القطار والمطار وشبكات الطرق والكهرباء والمياه والهاتف والصرف الصحي أن هذه المكونات سيكون لها دور كبير في تشجيع المستثمرين على الاستثمار في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك تقدم هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم العديد من الحوافز للمستثمرين كالإعفاء من الضرائب لمدة ٣٠ سنة قابلة للتجديد لمدد مماثلة بالإضافة إلى أن رأس المال المطلوب لتأسيس أيّ شركة لا يتعدى ريالا عمانيا واحدا. كما أن نسبة التعمين حددت بنسبة ١٠٪. كل هذه العوامل من شأنها تشجيع الاستثمار في المنطقة. متمنيا إعادة النظر في فترة السماح من رسوم حق الانتفاع بالأراضي البالغة حاليا سنتين، وقال إن المشروعات الاستراتيجية الكبرى تحتاج إلى فترة سماح تتراوح بين ٥ إلى ١٠ سنوات من بدء نشاط الشركة أو تشغيل مشروعها. متوقعا أن تساهم هذه الخطوة في تشجيع المزيد من الشركات على الاستثمار في المنطقة.

المرحلة الثانية تتضمن إنشاء مدرسة عالمية ومركز تجاري ومستشفى و١٠٠٠ وحدة سكنية

نتوقع ارتفاع استثمارات الشركة بالدقم إلى نحو ١١٥ مليون ريال مع إنجاز المرحلة الثانية

تقديم تجربة مميزة للسكن في الدقم من خلال مجموعة من المرافق العصرية والنمط الحديث من الخدمات

جانب من الحضور في الملتقى اللوجستي الثاني

وقع مذكرة تفاهم مع (قطارات عمان)

ميناء الدقم يكثّف لقاءاته مع شركات الخدمات اللوجستية

مسقط - الدقم الاقتصادية :

قال ريجي فيرملن الرئيس التنفيذي لشركة ميناء الدقم إن الشركة تعمل بشكل مستمر على تكثيف التعاون مع شركات النفط والغاز وشركات الخدمات اللوجستية وتسعى سنويا إلى عقد ملتقيات متخصصة مع مختلف الجهات ذات العلاقة.

وأضاف في كلمة ألقاها في الملتقى اللوجستي الثاني الذي عقدته الشركة بولاية الدقم في ديسمبر ٢٠١٥ إن الملتقى سعى إلى التعريف بالمستجدات التي طرأت على الخدمات التي يقدمها الميناء مؤكدا أن مثل هذه اللقاءات تعزز من سبل التواصل المباشر والسريع مع موفري الخدمة ومستخدمي الميناء.

وخلال الملتقى عرضت شركة ميناء الدقم خططها وبرامجها لعام ٢٠١٦، وقال الرئيس التنفيذي للشركة إننا نؤمن بأن التطوير هو عملية مستمرة والمنافسة دائما تكمن في مستوى الخدمات التي يقدمها الميناء. ومن هذا المنطلق يجدر بنا أن نشير الى أن الشركة وبشكل مستمر تقوم بتدريب عدد من الكوادر العمانية لتمكينهم من القيام بمختلف المهام من خلال الطاقم الفني بالشركة وبيت خبرة عالمي.

مذكرة تفاهم مع قطارات عمان

من جهة أخرى وقعت شركة ميناء الدقم والشركة العمانية للقطارات (قطارات عمان) في ديسمبر ٢٠١٥ مذكرة تفاهم للتطوير التجاري المشترك والعمل على بناء ممرات شحن تجارية تمكن من الاستثمار الاقتصادي الأمثل لإمكانيات البنية الأساسية سواء لشبكة القطارات أو لميناء الدقم.

وتتضمن مذكرة التفاهم قيام الطرفين ببناء وتطوير ممر للسكة الحديدية لربط ميناء الدقم بالأسواق الإقليمية وذلك لتعظيم الفائدة من الموارد المعدنية الموجودة في المنطقة، ونقل الحاويات والبضائع من وإلى الميناء وخدمة مشروع وحدات التخزين.

وستقوم الشركتان بتطوير مجموعة من خطوط السكك الحديدية الفرعية لدعم ومساندة عمليات الشحن والتفريغ والتخزين وبعض أعمال الصيانة لخدمة المنطقة الصناعية بميناء الدقم. كما تعتزم شركة ميناء الدقم تقديم حزمة من التسهيلات في الخدمات اللوجستية المتمثلة في أعمال الشحن والتفريغ لجميع المقاولين والموردين المرتبطين ببناء هذا المشروع.

وقال ريجي فيرملن الرئيس التنفيذي لشركة ميناء الدقم إن ربط ميناء الدقم بمشروع السكك الحديدية سيقدم دعماً لوجستياً وفنياً ذا كفاءة عالية لعمليات الشحن بالميناء، مشيرا إلى أن مشروع السكك الحديدية سيكون عاملا رئيسياً لتسهيل تدفق حركة البضائع من خلال ممرات مخصصة تمتد إلى المناطق الصناعية بانتاج النفط والغاز موضحاً في ذات الوقت إلى أن ربط الميناء بالسكك الحديدية سيسهل مرور كميات كبيرة من المعادن والحاويات الأمر الذي سيعمل على إبراز ميناء الدقم كمحطة جذب استثماري في السلطنة.

ومنذ التشغيل المبكر في مارس ٢٠١٣م استقبل ميناء الدقم أكثر ٢٠٠ من السفن المختلفة في مجال البضائع العامة الموجهة للسلطنة.

وتقوم شركة ميناء الدقم تقوم بثلاثة أدوار رئيسية تشمل: إدارة وتشغيل الميناء والمحطات التابعة وإدارة وتسويق المنطقة اللوجستية ضمن حدود الميناء. علاوة على تمويل وتطوير وإدارة وتسويق ٢٠٠٠ هكتار في المنطقة الصناعية ومنطقة البتروكيماويات التابعة للميناء.

بناء وتطوير ممر للسكة الحديدية لربط ميناء الدقم بالأسواق الإقليمية

الأداء اللوجيستي ودوره في تنافسية الموانئ البحرية*

نشأ مفهوم اللوجستيات Logistics نشأة عسكرية ، حيث بدأ استخدامه بهدف تأمين وصول المؤن والذخائر للجيوش في الوقت المناسب بالطريقة المناسبة ، وطبق مفهوم اللوجستيات إبان الحرب العالمية الثانية حيث كان أحد عوامل انتصار جيوش الحلفاء ، وما أن وضعت الحرب العالمية أوزارها حتى بدأ ظهور دراسات ترمي إلى تطبيق اللوجستيات في مجال الأعمال فيما عرف باسم Business Logistics حيث تبين من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن ما بين ١٥-٢٠٪ من تكلفة إنتاج أي سلعة في الدول المتقدمة يمكن ردها إلى الأنشطة اللوجستية.

ولما كانت معظم الشركات في تلك الدول تستخدم تقنيات إنتاجية متشابهة، فقد أصبح من غير الممكن تحقيق الميزة التنافسية أو تعزيزها إلا من خلال خفض تكلفة الأنشطة اللوجستية التي تتكون من الأنشطة الداعمة للعملية الإنتاجية سواء تلك السابقة على الإنتاج مثل شراء المواد الأولية ، ونقلها، وتخزينها، والتأمين عليها، والقيام بالعمليات البنكية اللازمة لها أو الأنشطة التي تتم أثناء عملية الإنتاج كعمليات المناولة الداخلية أو تلك التي تتم بعد الانتهاء من العملية الإنتاجية وتتمثل في التعبئة والتغليف والترويج والتخزين والنقل والتأمين وخدمات ما بعد البيع ، ولعل أهم ما يميز الأنشطة اللوجستية عن غيرها والتي كانت تتم قبل ظهور هذا المفهوم أمران: أولهما أن هذه الأنشطة تتم على نحو تكاملي أي تطبق عليها مفاهيم التكامل بهدف الاستفادة من اقتصاديات الحجم أما ثانيها فإن تلك الأنشطة تتم تحت مظلة نظم المعلومات.

ونظراً لما يتسم به العصر الحالي من زيادة غير مسبوقة في المنافسة العالمية فقد أدى ذلك إلى التركيز على اللوجستيات كأحد العناصر الأساسية في تحقيق الميزة التنافسية ، ويعتمد التميز في سلاسل التوزيع العالمية على مقدرة المؤسسة المعنية لنقل بضائعها عبر الحدود الدولية بسرعة وبكفاءة عالية وبتكلفة أقل، ولقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات وسياسات التحرر الاقتصادي التي تبنتها العديد من الدول في إيجاد فرص ضخمة للوصول بمنتجات هذه الدول إلى الأسواق العالمية. فالدول التي استطاعت أن ترتبط بتلك الشبكات قد نجحت في التعامل مع أسواق دول تبعد آلاف الكيلومترات عنها .

وقد شهد سوق خدمات اللوجستيات تطورات غير مسبوقة على مدار العقود الثلاثة الماضية وذلك كنتاج طبيعي لانتشار العولمة والزيادة الكبيرة في التبادل التجاري للسلع والخدمات والتقدم الضخم في تكنولوجيا المعلومات كل هذا إضافة إلى توجه العديد من المؤسسات الانتاجية إلى تركيز النشاط فيما يخص عملية الإنتاج ذاتها وترك الأنشطة المكملة إلى شركات أخرى متخصصة عن طريق التعاقدات لأداء تلك الأنشطة.

ومن المعروف أن خدمات اللوجستيات تتمركز في نقل السلع بين المنتج والمستهلك داخل الدولة أو داخل الإقليم ولكن الجديد في الأمر والذي أحدث طفرة هائلة في هذه الخدمات هو ما حدث من خلال حركة الاقتصاد العالمي على مدار العقود الثلاثة الأخيرة والزيادة الهائلة في حجم التبادل التجاري في بلدين مختلفين أو حتى في قارتين مختلفتين يبعدان عن بعضهما البعض آلاف الكيلومترات.

وقد كان من أهم العوامل التي ساعدت على التوسع في الخدمات اللوجستية بهذا القدر التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا المعلومات ICT وشبكات الأنترنت – وعلى جانب العرض – فقد تمكن مقدمو خدمات اللوجستيات من تحقيق سيطرة كاملة على حركة تدفق أحجام هائلة من البضائع عبر القارات وبين الدول وذلك باستخدام تقنيات معلوماتية وأجهزة حاسوب متطورة على أعلى المستويات بما يخدم كافة الأنشطة في سلسلة الخدمات التي يقومون بها بما في ذلك التقنيات التي تمكنهم من الربط بين الإنتاج والنقل والتخزين وطلبات الزبائن للوصول بالسلع في الوقت والمكان المحددين.

كما أدت هذه التقنيات وهذه التسهيلات إلى تمكين المنتج من الاعتماد – كلية – على الوسطاء من تجار جملة أو تجار تجزئة – كما ساعدت أيضاً في الحد من المخزون بدرجة كبيرة والتشغيل والإنتاج في إطار الطلب المعلوم مسبقاً. وتتم كل هذه الأنشطة اللوجستية بين المنتج ومقدم الخدمة والمستهلك في إطار ما يعرف باسم اللوجستيات الإلكترونية E-Logistics باستخدام التطبيقات الخاصة بنظم إدارة الطلب – متابعة الشحنة – خدمات مباشرة للمستهلك – الاستخدام اللاورقي لمستندات الشحن بالنسبة للإجراءات الجمركية.

وقد فتحت التجارة الإلكترونية مجالات ضخمة في الأنشطة اللوجستية حيث كانت التجارة بأسلوبها التقليدي تتم لكميات ضخمة من البضائع أما في مجال التجارة الإلكترونية فقد زادت أعداد الشحنات بدرجة غير مسبوقة حيث أصبح التعامل يتم مباشرة بين المنتج والمستهلك – دون وسطاء – وهذه النوعية من التجارة عادة ما تتكون من أعداد كبيرة من الشحنات صغيرة الحجم ويتم توزيعها على نطاق واسع بين العديد من المستهلكين.

ويتم قياس أداء اللوجستيات من خلال المعايير التالية :

١) كفاءة إجراءات الجمارك والهيئات الأخرى العاملة عند حدود أو موانئ الدول.

الدكتور أيمن النحراوي
أستاذ النقل والتجارة الدولية واللوجستيات

٢) جودة النقل وتكنولوجيا المعلومات المتوفرة لدى البنية الأساسية للوجستيات.
٣) مدى سهولة ومناسبة تكاليف ترتيبات الشحن الدولي.
٤) كفاءة نظام اللوجستيات المحلي
٥) المقدرة على تتبع حركة البضائع
٦) تكاليف اللوجستيات المحلية
٧) اقل زمن للوصول إلى الهدف

وتم اختيار تلك المجالات بناء على بحوث حديثة بجانب نقاش متعمق بين الخبراء في مجال لوجستيات البضائع الدولية. ويجمع دليل أداء اللوجستيات كل تلك المجالات بأوزان تتناسب مع أهمية كل منها وذلك لإتاحة فرصة المقارنة بين الدول المختلفة بدليل موحد.

ودليل أداء اللوجستيات ومؤشراته موضح على مقياس رقمي من ١ (الأسوأ) إلى ٥ (الأفضل). ومن الممكن استخدام هذا المقياس لتوضيح مقاييس أداء أخرى فمثلا إذا كان دليل أداء اللوجستيات في دولة ما (س) اقل من نظيره في دولة أخرى (ص) بقيمة نقطة واحدة أي ٢,٥ في مقابل ٣,٥ مثلا فإن ذلك قد يعنى أن البضائع المستوردة للدولة (س) تستغرق ٦ أيام أكثر مما في الدولة (ص) لتصل من الميناء إلى مستودعات الشركة المعنية و٣ أيام أكثر في حالة التصدير. وأيضا فإن هذه النقطة ذاتها قد تمثل احتمال قدره خمس مرات أن يتم تفتيش عيني للبضائع عند وصولها الميناء في الدولة (س) بالمقارنة بالدولة (ص).

والمؤشر يعطى الدول وسيلة لقياس مدى تقدمها في مجال اللوجستيات وأيضا فإنه يساعد الدول على وضع أهداف وقياس مدى التقدم لتحقيق تلك الأهداف بوسيلة محايدة تتمتع بقدر كبير من الشفافية. وتجدر ملاحظة أن الكثير من الجهات وخصوصا الشركات العالمية التي ترغب بالاستثمار في دول غير دولها وهو ما يعبر عنه بالاستثمار الأجنبي المباشر (Direct Foreign Investment DFI) تستفيد من الدليل ومؤشراته عند مقارنة بدائلها بالنسبة لموقع شركاتها الإنتاجية لما تمثله اللوجستيات من أهمية في مجال القدرة التنافسية لتلك الشركات.

في الدول المتقدمة حيث التجارة الدولية هي احد العناصر الهامة في النمو الاقتصادي يكون أداء اللوجستيات أفضل بكثير عن الدول المماثلة في دخل الفرد ولكنها ليست على ذات الدرجة بالنسبة لدور التجارة الدولية في الاقتصاد.

تبين أن مستوى أداء اللوجستيات في عدد كبير من الدول المصدرة للبترول اقل من المتوقع عند المقارنة بمستوى دخل الفرد فيها. ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود حافز أو عوامل ضغط بشكل مؤثر من القطاع الخاص لتطبيق الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لرفع مستوى أداء التجارة الدولية والنقل وهو ما يعكس الاعتماد الأساسي على البترول. وعلى العكس من ذلك فإن بعض الاقتصاديات الصاعدة التي تعتمد على الصناعات التصديرية فإن القطاع الخاص هو المؤثر الرئيسي للإصلاح في مجال اللوجستيات.

توجد فروق كبيرة بين الدول التي تواجه نفس الصعوبات اللوجستية فمثلا دول شرق أفريقيا التي ليس لها منافذ بحرية ولكنها تتمتع بخدمات لوجستية مرتفعة الكفاءة تعمل في بيئة تنافسية عالية لها مستوى أداء لوجيستي أفضل بكثير من مثيلاتها التي لا تتمتع بمنافذ بحرية ولكن تعاني اللوجستيات فيها من مشاكل إدارية ومؤسسية عقيمة.

توجد علاقة وثيقة بين التنوع في التصدير وأداء اللوجستيات حيث يزداد مؤشر الأداء كلما زادت أنواع البضائع المصدرة.

تستفيد الدول التي تتمتع بمستوى أداء لوجستيات متقدم من العولمة أكثر من الدول التي لها دليل متأخر.

تتميز الدول ذات المستوى المتقدم بوجود شبكة لوجستيات عالمية ذات كفاءة عالية وبالتالي فإنه يكون لديها قدرة اكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investment التي تهتم بالتصدير.

وقد أنعم الله على سلطنة عمان بموقع استراتيجي يعد مرتكزاً لقيام موانئها البحرية بدور هام في منظومة خدمات اللوجستيات الدولية ، وهذا الدور يجب أن يقوم على استثمارات ضخمة في البنية الأساسية ومعدات التداول العملاقة ونظم التشغيل الحديثة واستخدام أحدث التقنيات في تداول الحاويات والبضائع من وإلى السفن البحرية ، ومن ثم فقد قامت سلطنة عمان بضخ استثمارات هائلة في تطوير البنية الأساسية لخدمات النقل البحري كما قامت بتطوير القوانين والنظم والإجراءات المرتبطة بمعاملات التجارة الخارجية وطورت من نظمها المالية والإدارية لكي تنخرط بفعالية في منظومة التجارة العالمية بهدف تحقيق الاستفادة من الموقع الجغرافي لسلطنة عمان ، وتحقيق العوائد الاقتصادية المناسبة للاستثمارات الضخمة التي أنفقت في الموانئ البحرية والمناطق الاقتصادية، لكي تؤدي دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف مناطق البلاد.

---

* د. أيمن النحراوي له عدد من الإصدارات التي بحثت هذا الموضوع ومن ضمنها كتابه : (إدارة اللوجيستيات) الصادر عن: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠١٥.

مدير المحطة الواحدة في حديث لـ الدقم للتعاون Duqm Economy :

استقطاب استثمارات بـ ٢٤٢,٣ مليون ريال للقطاع الخاص في ٢٠١٥

تخصيص أكثر من مليون متر مربع من الأراضي للاستثمار في مشروعات متنوعة

حاوره: صالح بن نبهان المعمري :

قال صالح بن حمود الحسني مدير المحطة الواحدة بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ان المحطة الواحدة قامت بمنح اكثر من مليون متر مربع من الأراضي بالمنطقة للمستثمرين المحلين والدوليين خلال عام ٢٠١٥، موضحا أن قيمة استثمارات هذه المشروعات تقدر بحوالي ٢٤٢,٣ مليون ريال عماني.

وأضاف في حديث لمجلة الدقم للتعاون Duqm Economy إن الهيئة منحت العام الماضي ٤٢ مشروعا حق الانتفاع بالأراضي، موضحا أن هذه المشروعات تفاوتت أحجامها وأنواعها بين الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، معتبرا سنة ٢٠١٥ واحدة من السنوات التي تبشر بنتائج إيجابية، مؤكدا أن هذا الاستثمار يؤكد نجاح جهود الترويج والتسويق للمنطقة.

وأشار إلى أن الهيئة استطاعت خلال العام الماضي استقطاب استثمارات متنوعة تشمل القطاعات التجارية، والصناعية، والسمكية، والسكنية التجارية، والسياحية، موضحا أن هناك اهتماما جيدا من رجال الاعمال المحليين والدوليين بالعديد من المشاريع المختلفة، كما أن هناك طلبات اخرى في أنشطة جديدة نتمنى مع الوقت ان تكون الدقم أحد أهم محطاتها، وتوقع الحسني أن تبدأ عدة مشروعات للقطاع الخاص أعمالها الإنشائية خلال العام الجاري (٢٠١٦).

عدد من موظفي المحطة الواحدة وجهود حثيثة لتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين

نطمح في استقطاب مشاريع حيوية تواكب متطلبات الإقامة في المنطقة وتخدم المجتمع

نتطلع الى توطين صناعات نوعية ونستهدف رجال الأعمال المتميزين

نتوقع أن يشهد العام الجاري بدء الأعمال الإنشائية لمشروعات صناعية وسياحية وتجارية بالمنطقة

مشاريع حيوية

وحول المشروعات التي تركز عليها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قال مدير المحطة الواحدة: اننا نطمح في استقطاب مشاريع حيوية تواكب متطلبات الإقامة في المنطقة وأن تخدم المجتمع، وبوادر الاستثمارات تبشر بالخير فهنالك مشروع المستشفى الخاص الذي سوف يباشر أعماله خلال العام الجاري ويؤكد المشروع اقتناع القطاع الخاص بإنشاء مشاريع حيوية وخدمية في الدقم، ونتوقع أن يشهد عام ٢٠١٦ اهتماما خارجيا من الدول الأوروبية لتوطين صناعاتها في المنطقة، مشيرا في الوقت نفسه إلى وجود مباحثات لاستقطاب مشروع استرالي في القطاع السياحي والتطوير العقاري.

وأوضح أن الهيئة ستركز خلال عام ٢٠١٦ على استقطاب قطاعات جديدة ومختلفة وقطاعات يتم ترويجها محليا ودوليا، ونتطلع الى توطين صناعات نوعية سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة ونستهدف رجال الأعمال المتميزين الذين يرغبون بالاستثمار في مشروعات نوعية، مشيرا إلى وجود نقاشات مستمرة مع كثير من المستثمرين من شرق آسيا وخاصة من الصين، كما أن هنالك اهتماما من بعض المستثمرين المحليين.

المنطقة السياحية

ويذكر صالح الحسني مدير المحطة الواحدة ان هناك ٣ طلبات في المنطقة السياحية، أبرزها مشروع جاء من أحد المستثمرين الاستراليين وهو مشروع كبير نأمل ان يضيف الى المنطقة المزيد من الحيوية، وقد تم إبرام اتفاقيته في ٢٠١٥ برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار امريكي تقريبا وسيقام على أرض مساحتها ٤٥٠ ألف متر مربع تحت مسمى مشروع شاطئ الدقم، ويتألف المشروع من فندق بتصنيف ٥ نجوم وآخر بتصنيف ٤ نجوم ومطاعم ومجمع تجاري، وستخصص المرحلة الاولى للسياحة والأنشطة التجارية الأخرى مع مرافق سكنية يتم بناؤها لتلبية طلبات الإسكان، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المرحلة الأولى في بداية ٢٠١٦ على أن يكتمل المشروع بمختلف مراحله خلال خمس سنوات، ويتوقع أن يوفر فرصاً وظيفية تصل إلى ١٠٠٠ وظيفة بحلول عام ٢٠٢٠م. كما ان هذا المستثمر يبحث عن تحالفات مع مستثمرين محليين داخل السلطنة لإكمال مشروعه.

وتوقع بدء العمل في مشروعات سياحية أخرى خلال العام الجاري تشمل بعض المطاعم، موضحا أن هناك طلبات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإقامة مشروعات تعنى بتقديم خدمات للجانب السياحي وهو يدل على اهتمام القطاع الخاص بمثل هذه المشروع التي سوف تلعب دورا مهما في تنمية المنطقة.

المنطقة الصناعية

وذكر الحسني في تصريحه: توجد لدينا ٩ طلبات للاستثمار في المنطقة الصناعية أبرز هذه المشاريع مشروع لصالح شركة سيباسك عمان التي تعتزم إنشاء مصنع لإنتاج حامض السيباسك الذي يستخرج من زيت الخَرْوَع والذي يدخل في العديد من الصناعات الكيماوية والبلاستيك والأدوية، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع حوالي ٢٤ مليون ريال عماني وسيقام على أرض مساحتها حوالي ٤٠٠ ألف متر مربع، ويعتبر المصنع الأول من نوعه لزيت الخروع في الشرق الأوسط.

وقال الحسني: الحقيقة ان هذا المشروع يعد مشروعا نوعيا ومهما ويعتبر واحدا من المشاريع التي سوف تفتح العديد من الافاق الصناعية المختلفة وستوظف وتوطن صناعات جديدة والان الشركة بصدد توطين الكادر الإداري لهذا المشروع وتم استئجار مبنى في المنطقة وسيتم البدء في عمليات الانشاءات خلال العام الجاري.

مشاريع تجارية

وأشار الحسني إلى أن عدد المشروعات التجارية التي منحتها الهيئة حق الانتفاع بالأرض في عام ٢٠١٥ يبلغ ٨ مشاريع أغلبها وردت من القطاع الخاص والمستثمرين المحليين، وتتضمن هذه المشروعات تشييد مبانيَ تجارية بأحجام صغيرة ومتوسطة تخدم المنطقة منها للإيجار ومنها لتقديم الخدمات، موضحا أن هذه المباني سوف تساهم في تلبية الطلب على استئجار المحلات للمشروعات الخفيفة مثل محلات الحلاقة ومكاتب السفر والسياحة ومكاتب الاستشارات الهندسية.

وأشار إلى أن العام الماضي شهد أيضا توقيع اتفاقية منح حق الانتفاع بالأرض لمشروع إيطالي لإقامة مكاتب تسمى بالمكاتب الذكية ويعتبر المشروع فريدا من نوعه في السلطنة، مشيرا إلى أن المشروع في مراحله الأخيرة لأخذ الموافقات الخاصة بأشكال هذه المكاتب وهي عبارة عن حاويات قديمة يتم تجديدها واستصلاحها وإعادتها لتكون بصورة جذابة وعمل كل متطلبات المكاتب وتزويدها بالتقنية الحديثة والديكور وتأجيرها لمن يرغب ونحن نعول على هذا المشروع ان يساهم في اختصار الوقت على الكثير من الشركات لتوطين مشاريعم في الدقم بطريقة سهلة وسريعة.

المحطة الواحدة

وقال مدير المحطة: ان فريق المحطة الواحدة في عام ٢٠١٥ أنجز العديد من الاعمال والموافقات المرتبطة بالمستثمرين ورجال الاعمال، وتم انجاز العديد من اللوائح مثل لائحة تسجيل الشركات واللوائح المتعلقة بالاستثمار والتصاريح البيئية والتخطيط العمراني وتنظيم حق الانتفاع، وهذه اللوائح كان من الضروري إنجازها بما يتوافق مع المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٩ والمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٧٩ ونقوم الآن بتأهيل الكادر البشري لتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين.

وفي الختام أشاد مدير المحطة الواحدة بالاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين المحليين والأجانب مشيرا إلى أن هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تقدم العديد من الحوافز للمستثمرين، علاوة على المساحات الواسعة من الأراضي المخصصة للاستثمار والإعفاءات الضريبية ومنح حق الانتفاع لفترات طويلة تصل إلى ٥٠ سنة قابلة للتمديد لفترات مماثلة.

تشريعات

جاذبة تستهدف وضع الدقم على خارطة الاستثمار العالمي (٢ - ٣)

الدقم - الدقم للتجارة الدولية

تحظى البيئة التشريعية باهتمام هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم باعتباها مدخلا رئيسيا لتحقيق العدالة بين مختلف المستثمرين وتهيئة المنطقة للمنافسة محليا وعالميا، وتستهدف القوانين والتشريعات التي أعدتها الهيئة منذ تأسيسها في عام ٢٠١١ وضع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على خارطة الاستثمار العالمي.

وبحسب التشريعات الصادرة في عام ٢٠١٥ تسعى هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى توفير بيئة استثمارية مشجعة من خلال عدد من التشريعات من بينها لائحة تنظيم البيئة الاستثمارية التي نظمّت إجراءات منح تراخيص إقامة الأنشطة الاقتصادية، مؤكدة أنه لا يجوز للمشروعات مزاولة أي نشاط اقتصادي داخل المنطقة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة.

كما أصدرت الهيئة في عام ٢٠١٥ لائحة تنظيم التصاريح البيئية التي جاءت لتؤكد على أهمية الحفاظ على البيئة في مختلف المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة، موضحة أن هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم هي التي تتولى إصدار التصاريح البيئية اللازمة للمشروعات واتخاذ التدابير البيئية اللازمة، مشددة على أنه لا يجوز للمشروعات مزاولة نشاطها أو تعديله قبل الحصول على تصريح بيئي من الهيئة.

ولتحقيق الفائدة من هذه التشريعات تنشر مجلة الدقم لائحتي تنظيم البيئة الاستثمارية والتصاريح البيئية على أن تستكمل اللوائح المتبقية في عدد ابريل المقبل.

قرار رقم ٢٠١٥/٣٢٣
بإصدار لائحة تنظيم البيئة الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

استنادا إلى المرسوم السلطاني رقم ١١٩ / ٢٠١١ بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها،
وإلى نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩ / ٢٠١٣ ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/٤٤ برفع صفة المنفعة العامة عن بعض المخططات الواقعة ضمن مخطط هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم،
وإلى موافقة مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في اجتماعه الثالث بتاريخ ١٦يوليو ٢٠١٤م،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

تقـــــــرر

المادة الأولى
يعمل في شأن تنظيم البيئة الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بأحكام اللائحة المرفقة.

المادة الثانية
على المشروعات، سواء اتخذت شكل مؤسسة فردية أو شركة أو فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية، والأنشطة المهنية والحرفية؛ القائمة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في تاريخ العمل بأحكام اللائحة المرفقة توفيق أوضاعها طبقا لأحكام اللائحة خلال سنة من تاريخ العمل بها.

المادة الثالثة
يلغى كل ما يخالف هذا القرار ، واللائحة المرفقة، أو يتعارض مع أحكامهما.

المادة الرابعة
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في : ٢١ رمضان ١٤٣٦هـ
الموافق : ٨ يوليو ٢٠١٥م

يحيى بن سعيد بن عبد الله الجابري
رئيس مجلس الإدارة

لائحة تنظيم البيئة الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الفصل الأول
تعاريف وأحكام عامة

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

الهيئة	هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
المنطقة:	المنطقة الاقتصادية الخاصة الكائنة بولاية الدقم لغرض إقامة المشروعات الاقتصادية ، والخدمية وغيرها، المبينة الحدود والموقع في المخطط المرفق بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٩ المشار إليه ، والمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/٤٤ المشار إليه.
المجلس	مجلس إدارة الهيئة.
الرئيس	رئيس المجلس.
المشروعات	المشروعات التي يرخص بإقامتها في المنطقة سواء اتخذت شكل مؤسسة فردية أو شركة أو فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية، والأنشطة المهنية والحرفية التي يرخص بمزاولتها في المنطقة.
النشاط الاقتصادي	أي نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو سياحي أو عقاري أو إعلامي أو خدمي أو مهني، وأي أنشطة أخرى يتطلبها العمل داخل المنطقة بما لا يتعارض مع القوانين النافذة في السلطنة
الترخيص	موافقة صادرة من الهيئة للمشروع على مزاولة نشاط اقتصادي داخل المنطقة .

المادة (٢)

تسري أحكام هذه اللائحة على المشروعات التي تزاول نشاطًا اقتصاديًا، وفيما لم يرد بشأنه نص خاص - في هذه اللائحة والقرارات الصادرة تنفيذا لها - تسري أحكام القوانين واللوائح والنظم المعمول بها في السلطنة ذات الصلة بالنشاط المرخص به.

المادة (٣)

يشترط للترخيص بمزاولة أي نشاط اقتصادي يخضع لاختصاص جهة أخرى، الحصول على موافقة تلك الجهة قبل البدء في مزاولة النشاط.

الفصل الثاني
إجراءات منح الترخيص

المادة (٤)

لا يجوز للمشروعات مزاولة أي نشاط اقتصادي داخل المنطقة، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة وفقا لأحكام هذه اللائحة.

وفي حالة رغبة المشروع في مزاولة أكثر من نشاط داخل المنطقة، يجب عليه الحصول على ترخيص لكل نشاط وفقا لأحكام هذه اللائحة والقرارات الصادرة تنفيذا لها.

المادة (٥)

لا يجوز للمشروعات البدء في تجهيز المنشأة أو القيام بأي أعمال تحضيرية، إلا بعد تقديم طلب الترخيص والحصول على موافقة مبدئية مؤقتة من الهيئة وفقا لحكم المادة (٨) من هذه اللائحة.

المادة (٦)

لا يجوز الترخيص للمشروعات بمزاولة أي نشاط محظور أو مقيد، إلا بعد استيفاء شروط وإجراءات رفع الحظر أو القيد المقررة قانونا.

لا يجوز للمشروعات مزاولة أي نشاط اقتصادي داخل المنطقة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة

المادة (٧)

يقدم طلب الترخيص للهيئة من صاحب الشأن أو من يمثله قانونا، على النموذج المعد لهذا الغرض، مرفقا به المستندات التي يحددها النموذج المشار إليه.

ويجوز للهيئة استيفاء المستندات والبيانات التي تراها لازمة للبت في طلب الترخيص، ويعتبر طلب الترخيص مُلغًى إذا لم يقم مقدم الطلب باستكمال كافة المستندات المحددة بالنموذج خلال (٢٠) عشرين يوم عمل من تاريخ إخطاره.

المادة (٨)

يجب على الهيئة دراسة طلب الترخيص والتحقق من استيفائه للمستندات والبيانات اللازمة وإصدار الموافقة المبدئية المؤقتة عليه، أو رفضه مع ذكر السبب، وذلك خلال (١٥) خمسة عشر يوم عمل من تاريخ تقديمه مستوفيًا المستندات والبيانات اللازمة.

ويحظر على ذوي الشأن الشروع في مزاولة النشاط إلا بعد الحصول على الترخيص النهائي.

المادة (٩)

تكون الموافقة المبدئية المؤقتة الصادرة على الطلب مقرونة بتحديد الشروط الواجب استيفاؤها، وذلك لحين إجراء المعاينات المتطلبة قانونا على المنشأة بعد استكمال إنشائها وتجهيزها، وذلك خلال الميعاد المحدد لها؛ وذلك تمهيدا لإصدار الترخيص النهائي.

المادة (١٠)

تخضع الأنشطة الاقتصادية الواردة في الجدول المرفق بهذه اللائحة للمعاينة من الهيئة قبل

منحها الترخيص النهائي والبدء في ممارسة النشاط الاقتصادي.

المادة (١١)

إذا تبين للهيئة عدم استيفاء المشروع لشروط مزاولة النشاط، فللهيئة اتخاذ أحد الإجراءين الآتيين:

١ - منح المشروع أجلا أخيرا لاستيفاء الاشتراطات اللازمة لمزاولة النشاط.

٢ - رفض طلب الترخيص، وفى هذه الحالة تعد الموافقة المبدئية المؤقتة كأن لم تكن.

المادة (١٢)

يجب على مقدم الطلب - بعد استكمال الشروط المحددة في الموافقة المبدئية المؤقتة لمزاولة النشاط إبلاغ الهيئة بذلك للحصول على الترخيص النهائي.

وتقوم الهيئة بعد التحقق من استيفاء الشروط بإصدار الترخيص النهائي خلال (١٥) خمسة عشر يوم عمل من تاريخ تلقيها الإفادة من مقدم الطلب ال الما

المادة (١٣)

تكون مدة الترخيص (١) سنة واحدة، واحدة تبدأ من تاريخ صدوره، قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى، ويكون التجديد بناء على طلب يقدم من ذوي الشأن قبل انتهاء مدة الترخيص بمدة لا تقل عن (٣٠) ثلاثين يوما، شريطة استيفاء الشروط المقررة قانونا، وسداد الرسم المقرر.

وفي حال رفض طلب الترخيص أو رفض تجديده، يجب أن يكون القرار الصادر بالرفض مسببا.

المادة (١٤)

يخطر مقدم طلب الترخيص بالقرار الصادر برفض طلبه على العنوان المدون بطلب الترخيص، ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم من قرار الرفض ؛ بموجب طلب يقدم إلى الرئيس خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ إخطاره برفض طلبه، موضحا فيه أسباب التظلم والمستندات المؤيدة لذلك، ومرفقا به صورة من القرار المتظلم منه.

المادة (١٥)

تتم دراسة التظلم، والبت فيه بالقبول أو الرفض، خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، ويخطر ذوو الشأن بنتيجة التظلم ،ويعد مضي المدة المذكورة دون البت فيه قرارا بالقبول.

وفي جميع الأحوال ؛ يكون قرار الرئيس الصادر في التظلم نهائيا.

الفصل الثالث
الالتزامات والمحظورات

المادة (١٦)

للهيئة - في أي وقت - استيفاء ما تراه ضروريا من مستندات أو بيانات، أو إجراء معاينات، وذلك للتحقق من التزام المشروعات المرخص لها بمزاولة النشاط الاقتصادي داخل المنطقة بأحكام هذه اللائحة، وشروط الترخيص الصادر لها، والقوانين المعمول بها في السلطنة.

المادة (١٧)

تلتزم المشروعات المرخص لها بمزاولة النشاط الاقتصادي داخل المنطقة بما يأتي :

١ - التقيد بالتزامات السلطنة المقررة بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي المرخص به.

٢ - الالتزام بالقوانين المعمول بها في السلطنة، واللوائح والقرارات التي تصدرها الهيئة.

٤ - الالتزام بشروط الترخيص الصادر لها.

٥ - إمساك السجلات اللازمة وتقديم البيانات والمعلومات التي تحددها الهيئة.

٦ - سداد الرسوم والضرائب المستحقة قانونا في مواعيدها.

٧ - التعاون مع موظفي الهيئة من ذوي صفة الضبطية القضائية، وتمكينهم من ممارسة اختصاصاتهم المقررة قانونا، و العمل على تسهيل أدائهم لأعمالهم.

٨ - إخطار الهيئة فورا بأي تعديلات تطرأ على البيانات الخاصة بالترخيص الصادر لها، أو مقرات أعمالها.

٩ - الالتزام بنسب التعمين المقررة.

المادة (١٨)

يحظر على المشروعات المرخص لها بمزاولة النشاط الاقتصادي في المنطقة ما يأتي :

١ - مزاولة أي نشاط آخر غير النشاط المحدد بالترخيص الصادر لها.

٢ - التنازل عن الترخيص بدون موافقة كتابية من الهيئة.

٣ - تعديل الشكل القانوني للمشروعات بدون موافقة الهيئة.

٤ - القيام بأي فعل يعيق العمل بالمنطقة، أو يتعارض مع أغراضها، أو يهدد أمن المنشآت أو المستثمرين أو العاملين بها أو سكانها، أو يعرض سلامتهم للخطر.

٥ - حيازة بضائع يكون منشؤها دولة تقرر مقاطعتها اقتصاديا من قبل السلطنة.

٦ - حيازة البضائع الفاسدة أو التالفة أو منتهية الصلاحية أو ذات الأثر السلبى على البيئة.

٧ - حيازة بضائع تحمل كتابات أو رسومات أو علامات تتعارض مع معتقدات وتعاليم ومفاهيم الأديان السماوية أو تتنافى مع الأخلاق أو الآداب العامة.

٨ - حيازة البضائع المخالفة لقوانين حماية الملكية الفكرية والصناعية والتجارية والأدبية والفنية المعمول بها فى السلطنة.

٩ - حيازة البضائع المحظور دخولها إلى السلطنة.

١٠ - مخالفة شروط ومتطلبات الصحة العامة والسلامة وصون البيئة.

الفصل الرابع
إلغاء ووقف الترخيص

المادة (١٩)

يجب إلغاء الترخيص الصادر للمشروع في الحالات الآتية :

الموافقة المبدئية على الأنشطة الاقتصادية تصدر خلال ١٥ يوم عمل

مدة الترخيص سنة واحدة قابلة للتجديد.. وقرار الهيئة بالرفض يجب أن يكون مسبّبا

١ - إذا ثبت أنه صدر بناء على بيانات ومعلومات غير صحيحة أو مستندات مزورة.
٢ - إذا ثبت مزاولة المشروعات لأحد الأنشطة المحظور مزاولتها في المنطقة.
٣ - بناء على طلب المرخص لهم.

المادة (٢٠)

يجوز للهيئة وقف الترخيص الصادر للمشروع، أو فرض غرامة إدارية لا تتجاوز (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ريال عماني، أو اتخاذ الإجراءين معا، وذلك في الحالات الآتية :
إذا خالفت المشروعات أحد شروط الترخيص.
مخالفة القوانين المعمول بها في السلطنة واللوائح أو القرارات التي تصدرها الهيئة.
التوقف عن مزاولة النشاط المرخص به مدة تزيد على (٣) ثلاثة أشهر بدون عذر مقبول.
القيام بأي عمل يهدد بشكل مباشر أو غير مباشر، الصحة العامة أو السلامة العامة أو صون البيئة في المنطقة.
عدم سداد الرسوم أو غيرها من المبالغ المستحقة للدولة في مواعيدها.
بيع كامل المنشآت والتجهيزات الفنية التي أقامتها المشروعات على الأراضي المؤجرة دون إخطار الهيئة.
وفي حالة استمرار المخالفة بعد وقف الترخيص أو فرض الغرامة يجوز للهيئة النظر في إلغاء الترخيص.

المادة (٢١)

لا يجوز للهيئة وقف الترخيص الصادر للمشروعات في الحالات المنصوص عليها في المادة (٢٠) من هذه اللائحة، قبل إخطار ذوي الشأن بالمخالفة المنسوبة إلى المشروع وتحديد أجل لإزالتها، وانقضاء الأجل المذكور دون إزالة أسباب المخالفة.

المادة (٢٢)

يجوز لذوي الشأن التظلم من القرار الصادر بوقف أو إلغاء الترخيص، بموجب طلب يقدم إلى المجلس خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ إخطارهم بالقرار، ويجب البت في التظلم خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه.
ويعد مضي هذه المدة دون البت فيه قرارا بالقبول.
وفي جميع الأحوال ؛ يكون قرار الرئيس الصادر في التظلم نهائيا.

لائحة تنظيم البيئة الاستثمارية تتيح التظلم من قرارات الرفض خلال ٦٠ يوما من تاريخ الإخطار

يحظر على المشروعات مزاولة أي نشاط آخر غير النشاط المحدد بالترخيص الصادر لها

المشروعات مطالبة بالتقيد بالتزامات السلطنة المقررة بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي

جدول
بالأنشطة الاقتصادية التي تخضع للمعاينة من الهيئة قبل منحها الترخيص النهائي والبدء في ممارسة نشاطها الاقتصادي

م	النشاط الاقتصادي
١	تخزين ونقل النفط ومشتقاته
٢	تخزين ونقل الغاز الطبيعي والمسال
٣	الصناعات الثقيلة
٤	الصناعات الغذائية
٥	الصناعات الدوائية
٦	المطاعم
٧	دور السينما
٨	المجمعات التجارية
٩	مستودعات المواد الكيميائية
١٠	مستودعات المواد الغذائية
١١	المدارس والمعاهد العلمية
١٢	المراكز الصحية والمستشفيات
١٣	دور الحضانة
١٤	منشآت التخلص من النفايات السائلة والصلبة والنفايات الخطرة
١٥	محطات تزويد الوقود

قـرار رقـم (٣٢٦ / ٢٠١٥م)
بإصدار لائحة تنظيم التصاريح البيئية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

استنادا إلى المرسوم السلطاني رقم ١١٩ / ٢٠١١بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها،
وإلى نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩ / ٢٠١٣ ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/٤٤ برفع صفة المنفعة العامة عن بعض المخططات الواقعة ضمن مخطط هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ،
وإلى موافقة مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في اجتماعه الرابع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقـــــــرر

المادة الأولى
يعمل في شأن تنظيم التصاريح البيئية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بأحكام اللائحة المرفقة.

المادة الثانية
على المشروعات القائمة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في تاريخ العمل بأحكام اللائحة المرفقة توفيق أوضاعها طبقا لأحكام اللائحة خلال سنة من تاريخ العمل بها.

المادة الثالثة
يلغى كل ما يخالف هذا القرار واللائحة المرفقة، أو يتعارض مع أحكامهما.

المادة الرابعة
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في : ٢٦ رمضان ١٤٣٦هـ
الموافق : ١٣ يوليو ٢٠١٥م

يحيى بن سعيد بن عبد الله الجابري
رئيس مجلس الإدارة

لائحة تنظيم التصاريح البيئية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

الهيئة	هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
المنطقة:	المنطقة الاقتصادية الخاصة الكائنة بولاية الدقم لغرض إقامة المشروعات الاقتصادية، والخدمية وغيرها، المبينة الحدود والموقع في المخطط المرفق بالمرسوم السلطاني رقم ١١٩ / ٢٠١١ المشار إليه، والمرسوم السلطاني رقم ٤٤ / ٢٠١٤ المشار إليه.
الرئيس	رئيس المجلس.
القانون	نظام تداول واستخدام الكيميائيات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٥/٤٦ وقانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/١١٤، وقانون حماية مصادر مياه الشرب من التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/١١٥، وقانون المحميات الطبيعية وصون الأحياء الفطرية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٦.
المشروعات	المشروعات التي يرخص بإقامتها في المنطقة سواء اتخذت شكل مؤسسة فردية أو شركة أو فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية، والأنشطة المهنية والحرفية التي يرخص بمزاولتها في المنطقة.
النشاط الاقتصادي	أي نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو سياحي أو إعلامي أو خدمي أو مهني، وأي أنشطة أخرى يتطلبها العمل داخل المنطقة بما لا يتعارض مع القوانين النافذة في السلطنة

لائحة تنظيم التصاريح البيئية تؤكد أهمية الحفاظ على البيئة وتضع عقوبات صارمة على المخالفين

المادة (٢)

تسري أحكام هذه اللائحة على المشروعات، وفيما لم يرد بشأنه نص خاص - في هذه اللائحة والقرارات والتعليمات الصادرة تنفيذا لها - تسري أحكام القوانين واللوائح ذات الصلة المعمول بها في السلطنة.

المادة (٣)

تتولى الهيئة إصدار التصاريح البيئية اللازمة للمشروعات، واتخاذ التدابير البيئية اللازمة.

ولا يجوز للمشروعات مزاولة نشاطها أو تعديله قبل الحصول على تصريح بيئي من الهيئة وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض.

المادة (٤)

لا يجوز للهيئة إصدار التصريح البيئي للمشروعات إلا بعد التحقق من توافر المتطلبات البيئية المقررة وفقا لأحكام القانون وهذه اللائحة.

المادة (٥)

تصدر الهيئة التصاريح البيئية الآتية:

التصريح البيئي المبدئي: يمنح قبل بدء المشروع في عملية الإنشاء، ولمدة لا تزيد على سنة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة.

التصريح البيئي النهائي: يمنح بعد إكمال المشروع عملية الانشاء، ولمدة لا تزيد على سنتين قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة.

التصريح البيئي المؤقت : يمنح للمشروعات المؤقتة ومشاريع البنية الأساسية والمشاريع المكملة لها، ولمدة سنة قابلة للتجديد.

وفي جميع الأحوال تنتهي التصاريح الواردة في البنود السابقة بانتهاء الغرض الذي صدرت من أجله.

المادة (٦)

يجب على المشروعات المنصوص عليها في الجدول المرفق بهذه اللائحة؛ إعداد دراسة تقييم التأثيرات البيئية المحتملة معدة من مكتب استشارات بيئية متخصص، على أن يتم أخذ موافقة الهيئة على عناصر الدراسة والقائمين عليها.

ويجوز للهيئة استثناء تلك المشروعات من دراسة تقييم التأثيرات البيئية المحتملة فيما يتعلق بموقع المشروع - وحده دون غيره - وذلك متى كان هذا الموقع يندرج ضمن مشروع تطوير سبق أن صدر له تصريح بيئي.

وفي جميع الأحوال تلتزم المشروعات بالتوصيات الواردة في دراسة تقييم التأثيرات البيئية المحتملة.

المادة (٧)

يقدم طلب الحصول على التصريح البيئي على النموذج المعد لهذا الغرض؛ من مالك المشروع أو من يمثله قانونا، مرفقا به المستندات والبيانات التي تحددها الهيئة.

ويجوز للهيئة استيفاء ما تراه لازما من مستندات وبيانات، وإجراء ما يلزم من معاينات للبت في طلب التصريح البيئي.

المادة (٨)

تتولى الهيئة دراسة الطلب والبت فيه خلال مدة لا تتجاوز (٤٠) أربعين يوما من تاريخ استيفائه كافة المستندات والبيانات والمعاينات المطلوبة، ويعد مضي المدة المذكورة دون البت في الطلب قرارا بالقبول.

وفي حالة رفض طلب التصريح البيئي يجب أن يكون القرار مسببا.

المادة (٩)

يخطر مقدم طلب التصريح بالقرار الصادر بشأنه على العنوان المدون بطلب التصريح خلال (٥)خمسة أيام عمل، ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم من القرار في حالة رفضه إلى الرئيس خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ إخطاره أو علمه اليقيني برفض طلبه، موضحا فيه أسباب التظلم والمستندات المؤيدة لذلك.

المادة (١٠)

يتم دراسة التظلم، والبت فيه بالقبول أو الرفض، خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، ويخطر ذوو الشأن بنتيجة التظلم، ويعد مضي هذه المدة دون بت قرارا بالرفض.

وفي جميع الأحوال ؛ يكون قرار الرئيس الصادر في التظلم نهائيا.

المادة (١١)

يجوز للهيئة إجراء المعاينات الميدانية اللازمة للمشروع في كافة مراحله، وذلك للتحقق من الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية المقررة.

المادة (١٢)

تلتزم المشروعات التي تزاول أي من الأنشطة الاقتصادية التي يصدر بتحديدها قرار من الرئيس ؛ بتسجيل البيانات الخاصة بكميات وأنواع النفايات الناتجة عن النشاط، والفحوصات المخبرية التي أجريت لها، ونتائج قياس برامج الرقابة البيئية الذاتية التي تقوم بها، وأي بيانات أخرى ترى الهيئة قيدها، وذلك وفقا لنموذج السجل الذي تعده لهذا الغرض.

وتحدد الهيئة بالتنسيق مع هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية مدة الاحتفاظ بهذا السجل، وإجراءات الإفصاح عن البيانات الواردة فيه.

وتعد المعلومات والبيانات المدونة في السجل البيئي للمشروع سرية، ولا يجوز لموظفي الهيئة الإفصاح عنها في غير الحالات المرخص بها قانونا.

المادة (١٣)

تلتزم المشروعات - بناء على طلب الهيئة - بإجراء مراجعة بيئية لمراجعة أداء النشاط الاقتصادي من الناحية البيئية من أجل تحديد النواقص والثغرات التي من شأنها التسبب في تلوث بيئي معين، ومن ثم وضع خطة تصحيحية لسد الثغرات وتصويب الوضع البيئي للنشاط الاقتصادي، وذلك في الحالات الآتية :

وقوع حادث داخل المشروع من المرجح أن ينتج عنه تلوث بيئي.

إذا كشفت نتائج التفتيش على المشروع عن حدوث تلوث بيئي.

إذا كان المشروع قائما في تاريخ العمل بأحكام هذه اللائحة، وتم تصنيفه ضمن المشروعات المنصوص عليها في الجدول المرفق بهذه اللائحة.

إذا كانت المراجعة البيئية لازمة وفقا للتوصيات الواردة في دراسة تقييم التأثيرات البيئية.

أي حالات أخرى تراها الهيئة.

وتكون المراجعة البيئية من مكتب استشارات بيئية متخصص، على أن يتم أخذ موافقة الهيئة على عناصر المراجعة والقائمين عليها.

وفي جميع الأحوال تلتزم المشروعات بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة البيئية، وذلك خلال الأجل الذي تحدده الهيئة.

المادة (١٤)

للهيئة الحق في إجراء التفتيش البيئي على المشروعات للتحقق من التزامها بأحكام القانون، وهذه اللائحة وغيرها من المعايير والاشتراطات البيئية التي تقررها الهيئة، وذلك على النحو الآتي :

تفتيش دوري: على أن يخطر المشروع قبل إجرائه بثلاثة أيام على الأقل.

تفتيش لاحق : للتحقق من تصحيح التجاوزات البيئية التي أسفر عنها التقرير الدوري خلال الفترة المحددة

لا يجوز للمشروعات مزاولة نشاطها أو تعديله قبل الحصول على تصريح بيئي من الهيئة

التصريح البيئي النهائي يمنح بعد إكمال المشروع عملية الانشاء ولمدة لا تزيد على سنتين قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة

من الهيئة، على أن يخطر المشروع قبل إجرائه بثلاثة أيام على الأقل.
تفتيش مفاجئ : في الحالات التي تقدرها الهيئة.

المادة (١٥)

يصدر بتحديد المواد التي يحظر إدخالها إلى المنطقة لأسباب بيئية قرار من الرئيس.

المادة (١٦)

في حالة ثبوت إدخال مواد محظورة إلى المنطقة ؛ على الهيئة تكليف المشروع بإخراجها من المنطقة أو إتلافها بحسب الأحوال ،على نفقته الخاصة.
كما يجوز للهيئة إخراج تلك المواد أو إتلافها على نفقة المشروع وذلك مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع على ذوي الشأن بما تكبدته من نفقات في هذا الشأن، وبالتعويضات المقررة عما يكون قد أصابها من ضرر.

المادة (١٧)

يجوز للهيئة في حالة إخلال المشروع بالتزاماته المقررة في القانون، أو هذه اللائحة، وغيرها من القرارات والتعليمات التي تصدرها الهيئة اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات الآتية :
الإنذار وإخطار المشروع بتصحيح الوضع خلال أجل محدد.
فرض غرامة إدارية لا تتجاوز قيمتها (٢٠٠,٠٠٠) مائتي ألف ريال عماني.
وقف العمل بالمشروع مدة لا تتجاوز (٦) ستة أشهر.
إلغاء التصريح البيئي.
ولا يجوز للهيئة وقف العمل بالمشروع أو إلغاء التصريح البيئي في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (٣، ٤) من هذه المادة، إلا بعد إخطار المشروع بالمخالفة المنسوبة إليه، وتحديد أجل له لتصحيحها، وانقضاء الأجل المذكور، دون تصحيح المخالفة.

المادة (١٨)

يخطر مالك المشروع أو من يمثله قانونا ؛ بالقرار الصادر وفقا لحكم المادة (١٧) من هذه اللائحة على العنوان المدون بسجلات الهيئة، ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم من القرار في حالة رفضه إلى الرئيس خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ إخطاره أو علمه اليقيني برفض طلبه، موضحا فيه أسباب التظلم والمستندات المؤيدة لذلك.

المادة (١٩)

يتم دراسة التظلم، والبت فيه بالقبول أو الرفض، خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، ويخطر ذوو الشأن بنتيجة التظلم ،ويعد مضي هذه المدة دون بت قرارا بالرفض.
وفي جميع الأحوال ؛ يكون قرار الرئيس الصادر في التظلم نهائيا.

المادة (٢٠)

يجب على مالك المشروع، ومن يمثله قانونا، والعاملين به ؛ تمكين موظفي الهيئة المختصين من دخول المشروع، وتسهيل عملهم، واطلاعهم على السجلات، وتزويدهم بما يطلبون من بيانات ومعلومات أو عينات.

المادة (٢١)

يحدد الرئيس بعد موافقة وزارة المالية الرسوم التي تستحق للهيئة مقابل الحصول على التصاريح والموافقات البيئية التي تصدرها، والخدمات البيئية التي تؤديها تطبيقاً لأحكام القانون واللوائح المنفذة له.

المعلومات والبيانات المدونة في السجل البيئي للمشروع سرية ولا يجوز لموظفي الهيئة الإفصاح عنها في غير الحالات المرخص بها قانونا

المشروعات المطالبة بإعداد دراسة تقييم التأثيرات البيئية المحتملة عليها اختيار مكتب استشارات بيئية متخصص وأخذ موافقة الهيئة على عناصر الدراسة والقائمين عليها

جدول بالمشروعات التي تتطلب إعداد دراسة تقييم للآثار البيئية المحتملة

م	اسم المشروع
١	تطوير وإدارة المدن الصناعية
٢	تطوير وإدارة مواقع التخزين اللوجستي بمساحة ١٠ هكتار فأكثر
٣	تطوير وإدارة موانئ الصيد ومجمعات الصناعات السمكية
٤	تطوير وإدارة حدائق خزانات المواد الكيماوية والنفطية بمساحة ٥ هكتار فأكثر
٥	تطوير وإدارة القرى السياحية بمساحة ١٠ هكتار فأكثر
٦	مصافي النفط والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية
٧	الصناعات الثقيلة
٨	مرافق استقبال ومعالجة والتخلص من النفايات الخطرة وغير الخطرة
٩	إنشاء الأرصفة المينائية
١٠	الاستزراع السمكي بقدرة إنتاجية أكبر من ٥٠٠ طن في العام للأنواع المستوطنة ، وبأي إنتاجية كانت للأنواع الغريبة
١١	محطات توليد الكهرباء (باستثناء تلك التي تعمل على الغاز والطاقة المتجددة)
١٢	محطات تحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية أكثر من مليون متر مكعب سنويا

٢٠١٥ في صور

٧ يناير

وفد من مجلس الدولة برئاسة معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري رئيس المجلس يزور المنطقة.

١٢ يناير

انطلاق سلسلة الندوات التعريفية المحلية عن المنطقة من ولاية خصب بمحافظة مسندم

٢٥ يناير

فيونا أدلر شريف لندن ومساعدة عمدة حي المال والأعمال تزور المنطقة

٢١ يناير

توقيع مذكرة تفاهم مع البنك الأهلي لتوفير التمويل لمشروعات الدقم

٢٦ يناير

وفد إيطالي متخصص في قطاعات الموانئ والنقل والمقاولات والبنية الأساسية يزور الدقم

٢٩ يناير

افتتاح فندق ومنتجع بارك ان الدقم برعاية صاحب السمو السيد تيمور بن أسعد آل سعيد

٢٩ ابريل

صاحب السمو السيد كامل بن فهد بن محمود آل سعيد يفتتح ملتقى (الدقم .. المجتمع والاقتصاد) الثاني

٢٩ ابريل

السيد كامل بن فهد يطلع على المشروعات المنفذة بالدقم

٢٩ ابريل

الهيئة توقع ثلاث اتفاقيات للانتفاع بالأرض مع شركات محلية ضمن فعاليات ملتقى الدقم المجتمع والاقتصاد الثاني

٥ مايو

رؤساء اتحادات الغرف العربية والخليجية يزورون المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

٧ مايو وفد تجاري بولندي برئاسة سعادة كاترزينا كاسبرزيك وكيلة وزارة الشؤون الخارجية للشؤون الدبلوماسية والاقتصادية يزور الدقم

١٠ مايو الهيئة تمنح شركة سيباسك عمان حق الانتفاع بالأرض لإنشاء مصنع إنتاج حامض السيباسك

١٣ مايو الهيئة تمنح شركة شاطئ الدقم حق الانتفاع بالأرض لتشييد منتجع شاطئ الدقم السياحي

٢٩ يونيو توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة القوى العاملة

٣٠ يونيو الهيئة توقع مذكرة تفاهم مع غرفة تجارة وصناعة عمان لتنظيم التعاون بين الطرفين

٢٨ سبتمبر انطلاق الحملة الترويجية للدقم بالعاصمة الايرانية طهران تحت شعار (الدقم تدعوكم).

٢٠ أكتوبر افتتاح مجمع شرطة الدقم وتخريج فصائل من الشرطة المستجدين

محمد بن أحمد الشيزاوي*
رئيس التحرير

عناوين رئيسية للمستقبل

مجمّع شرطة الدقم، واستكمال الحزم المتبقية للميناء والمطار، وبدء العمل في المصفاة من خلال تسوية الأرض المخصصة لها، وتطوير مركز المدينة تعتبر العناوين الرئيسية لأبرز ما شهدته المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من مشروعات خلال العام الماضي تضيف الكثير لهذه المدينة القادمة بقوة لتحتل مكانة مميزة بين المدن الصناعية العالمية.

ما يميز مجمّع شرطة الدقم أنه مجهز بالكثير من التسهيلات والخدمات التي تواكب ما تشهده المنطقة من نمو وإقبال استثماري، فهو ليس مجرد مركز شرطة وإنما مجمّع خدمات متكاملة يقدم خدمات التأشيرات وإصدار الجوازات العمانية والبطاقات المدنية للمواطنين وبطاقات الإقامة للأجانب وتقديم خدمات المرور والقيام بالأعمال المتعلقة بالجمارك وتقديم خدمات الدفاع المدني والإسعاف بالإضافة إلى دوره الرئيسي في حفظ الأمن.

أما استكمال الحزم المتبقية من ميناء الدقم فيعني أن الميناء يستعد بالفعل لمرحلة التشغيل الكامل وفي نفس الوقت هناك جهود من شركة ميناء الدقم لتسويق الميناء واستقطاب الشركات الكبرى لاستخدام التسهيلات المتوفرة به خاصة في مجال التخزين والخدمات اللوجستية وهو ما يجعلنا نتطلع بشغف إلى المرحلة المقبلة التي تجعله واحدا من الموانئ المحورية ليس في المنطقة فقط وإنما على المستوى العالمي ككل وهو أمر ليس مستحيلا خاصة أن الميناء يضم مختلف التجهيزات التي تهيئه لهذه المرحلة.

وقبل نهاية العام الماضي بدأ العمل في الحزمة الثالثة من مطار الدقم التي تتضمن إنشاء مبنى المسافرين وبرج المراقبة الجوية مع مبنى المراقبة ومبنى الشحن الجوي والمباني الأخرى وتبلغ السعة الاستيعابية للمطار في مرحلته الأولى ٥٠٠ ألف مسافر سنويا وتمكّن هذه المرحلة المطارَ من استيعاب ما يقارب ٢٥ ألف طن من مواد الشحن سنوياً.

ويمكننا النظر إلى مصفاة الدقم باعتبارها قاطرة الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية وستكون محركا رئيسيا لمختلف القطاعات الاقتصادية بالمنطقة ورافدا رئيسيا للاقتصاد الوطني.

ومع الأهمية المتزايدة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يبرز مشروع تطوير مركز المدينة الذي بدأ بالفعل من خلال ازدواجية وتطوير الطريق الرئيسي بمركز الولاية ويتضمن المشروع العديد من الخدمات وهو ضمن مشروع أكبر يستهدف تحسين البيئة العمرانية للولاية وإنشاء بيئة حضرية حديثة تنسجم مع التنمية العمرانية الجديدة وتواكب المشروعات التي تشهدها المنطقة.

وفي نفس الوقت فإن برامج المسؤولية الاجتماعية التي شهدتها الدقم على مدى السنوات الأربع الماضية منذ تأسيس الهيئة في أواخر عام ٢٠١١ تهيئ المجتمع المحلي لهذا التغير الكبير في المدينة التي تكتب تاريخا جديدا لمدينة متنوعة الثقافات والاستثمارات.

هناك جهود من شركة ميناء الدقم لتسويق الميناء واستقطاب الشركات الكبرى لاستخدام التسهيلات المتوفرة به خاصة في مجال التخزين والخدمات اللوجستية وهو ما يجعلنا نتطلع بشغف إلى المرحلة المقبلة التي تجعل الميناء واحدا من الموانئ المحورية ليس في المنطقة فقط وإنما على المستوى العالمي ككل

*mohammed.alshezawi@duqm.com